4 رقم

العدد ١ | ٣ حزيران ٢٠٢٣

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحافَظَةُ على أطْلالِ «الدَّوْلَة» يَقْتَضي،
في عِدادِ ما يَقْتَضي، تَوْهينَ «الدَّوَيْلَةِ» وإضْعافَها.
أثْمانُ التَّوهينِ بَخْسَةٌ مَهْما بَدَت، لِلْوَهْلَةِ الأولى، باهِظَةً...».

العدالــة للقمــان

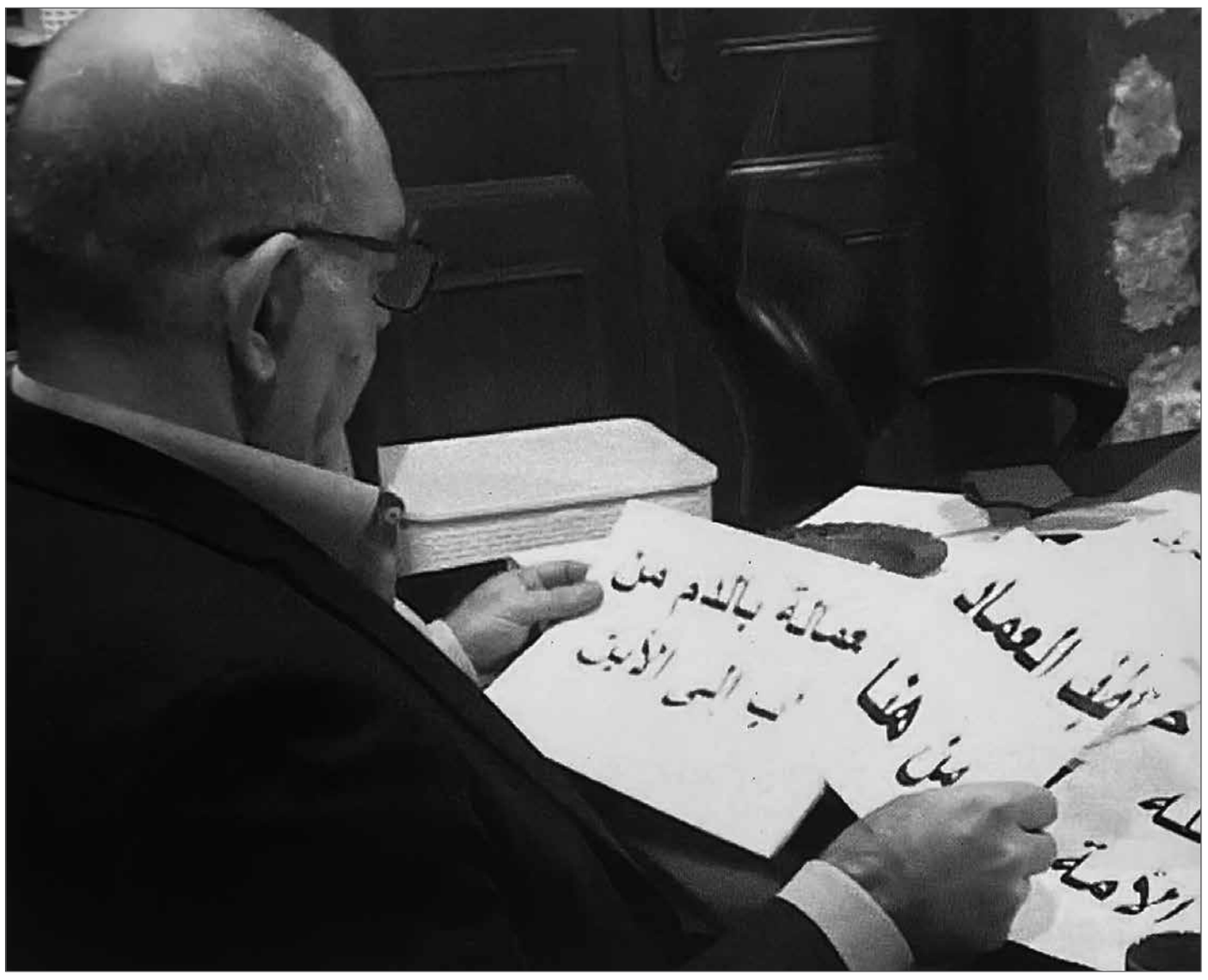

سير التحقيق

٣ شـباط ٢٠٢١: اغتيـال لقمـان سـليم فـي سـيارته فـي منطقـة العدوسـية أثنـاء عودتـه مـن نيحـا فـي جنـوب لبنـان.

٤ شـباط ٢٠٢١: كلّـف النائـب العـام الاسـتئنافي فـي الجنـوب القاضـي رهيـف رمضـان الأدلـة الجنائيـة والطبيـب الشـرعي الدكتـور عفيـف خفاجـة للكشـف علـى جثـة وسـيارة لقمـان سـليم.

٤ شـباط ٢٠٢١: كلّـف النائـب العـام الاسـتئنافي فـي الجنـوب القاضـي رهيـف رمضـان فـرع المعلومـات بإجـراء مسـح كامـل للكاميـرات لمعرفـة المسـار الـذي سـلكته سـيارة لقمـان سـليم قبـل اغتيالـه وبتفريـغ «داتـا» هاتفـه الخلـوي وتحليلهـا.

١١ شـباط ٢٠٢١: رأس النائـب العـام الاسـتئنافي فـي الجنـوب القاضـي رهيـف رمضـان، فـي مكتبـه فـي قصـر العـدل فـي صيـدا، اجتماعـا أمنيًـا موسـعًا مـع قـادة الأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية فـي الجنـوب، وذلـك لمتابعـة مسـار التحقيقـات فـي جريمـة قتـل الناشـط لقمـان سـليم. وجـرى خـلال الاجتمـاع «تأكيـد مواصلـة التحقيقـات والتنسـيق التـام مـا بيـن الأجهـزة الأمنيـة للتوصـل إلـى كشـف الفاعليـن».

٢٨ نيسـان ٢٠٢١: لفـت مكتـب وزيـر الداخليّـة والبلديّـات فـي حكومـة تصريـف الأعمـال محمـد فهمـي حول قضيـة اغتيـال لقمان سـليم إلـى أنّ «أيّ جديـد لـم يظهـر فـي القضيّـة لـدى الأجهـزة الأمنيـة اللبنانيّـة إطلاقًـا»، متمنّيًـا «تزويـد الأجهـزة الأمنيّـة بـأيّ معلومـة قـد تخـدم مصلحـة التحقيـق».

عَيِّنَة مِنَ المُلْصقات التي عَلَّقَها الخَفافيشُ على سور دارة سليم ـ حارة حريك ليل ١٣/١٢ كانون الأوّل ٢٠١٩ وفجره.

١٨ أيـار ٢٠٢١: النائـب العـام الاسـتئنافي فـي الجنـوب القاضـي رهيـف رمضـان إدعـى فـي جريمـة اغتيـال لقمـان سـليم والتـي وقعـت فـي ٤ شـباط الماضـي فـي بلـدة العدوسـية، علـى مجهوليـن بخطـف سـليم بقـوة السـلاح وقتلـه بواسـطة أسـلحة حربيـة غيـر مرخّصـة وذلـك سـندًا للمادتيـن ٥٦٩ و٥٤٩ مـن قانـون العقوبـات والمـادة ٧٢ مـن قانـون الأسـلحة، وإصـدار كل مذكّـرة يقتضيهـا التحقيـق لمعرفـة هويـة الفاعليـن وتوقيفهـم. وأحـال الادعـاء علـى قاضـي التحقيـق الأول فـي الجنـوب مارسـيل حـداد.

١٩ أيـار ٢٠٢١: تقـدم النائـب العـام التمييـزي القاضـي غسـان عويـدات أمـام محكمـة التمييـز الجزائيـة- الغرفـة السادسـة، بطلـب نقـل ملـف الدعـوى القائمـة أمـام دائـرة التحقيـق فـي لبنـان الجنوبـي بموجـب ورقـة الطلـب رقـم ٢٠٢١/٢٠٩٤ إلـى دائـرة التحقيـق فـي بيـروت سـندًا لأحـكام المـادة ٣٤٠ أم.ج، وأدلـى بـأن التحقيـق والمحاكمـة فـي قضيـة خطـف المغـدور لقمـان سـليم وقتلـه فـي الجنـوب قـد تشـكّل سـببًا لزعزعـة الأمـن أو تهديـدًا للسـلامة العامـة نظـرًا للتشـابك السياسـي فـي المنطقـة والموقـع الجغرافـي للمحكمـة ولا سـيّما أن خطـر اسـتعمال إجـراءات التحقيـق أو المحاكمـة فـي القضيـة المذكـورة للعبـث فـي الأمـن الداخلـي، يبقـى قائمًـا فـي ظـلّ الأوضـاع العامـة فـي البـلاد، لا سـيّما الجنـوب.

١٧ حزيـران ٢٠٢١: فـي حضـور ممثـل النيابـة العامـة، أصـدرت محكمـة التمييـز الجزائيـة – الغرفـة السادسـة، برئاسـة القاضـي سـهيل الحركـة رئيسًـا والقاضييـن فرانسـوا إلياس وفـادي العريضـي مستشـارين، قـرارًا بالموافقـة علـى طلـب النائـب العـام التمييـزي، وأحالـت الملـف إلـى النائـب العـام التمييـزي لإجـراء المقتضـى القانونـي.

١٨ حزيـران ٢٠٢١: أحالـت النيابـة العامـة التمييزيـة علـى النيابـة العامـة الإسـتئنافية فـي بيـروت ملـفّ مقتـل الناشـط والكاتـب السياسـي لقمـان سـليم، وأُحيـل الملـفّ علـى قاضـي التحقيـق الأول فـي بيـروت بالانتـداب شـربل أبـو سـمرا.

١٢ أيـار ٢٠٢٣: أوردت محطـة الجديـد فـي برنامـج يسـقط حكـم الفاسـد خبـرًا عـن تحويـل قاضـي التحقيـق فـي بيـروت شـربل أبـو سـمرا كتابًـا إلـى النيابـة العامـة التمييزيـة للطلـب مـن السـلطات الألمانيـة تقديـم مـا لديهـا مـن كاميرات ومسـتندات تفيـد التحقيق...

لا يزال التحقيق «مستمرًا» حتى يومنا.....

لماذا الثالث من كل شهر؟

يقـول القاتـلُ بكاتـم صوتـه: «اسـكت»، أو بالأحـرى هـو يحفـرُ بالـدّم طريـقَ الـكلام، يحـدد دربَ الموقـف ويقـول لـك، بكاتـم صوتـه، أو بالمُلصَـقِ المفخـخ تحـت مقعـد السـائق أو علـى حائـط بيتـك إنـك «لـن تُقتَـل لـو...»؛ لـن تُقتَـل لـو سِـرت علـى طريـقٍ حددنـاه لـك؛ لـو توقفـت عـن الـكلام؛ لـو قلـت الـ«لا» التـي نقبلُهـا.

القاتـل يهـدد، والتهديـد يسـبقُ فِعـلَ القتـل ويلحقُـه، يسـبقه فـي إطفـاءِ قـولٍ لـم يُـرِده، ويلحقـه فـي وأدِ قـولٍ مسـتقبلي لا يأنـسُ لـه...

لكـنَّ للمقتـول قـولًا آخـر، لـه الذاكـرة والذكـرى، والذكـرى أثـر، والأثـرُ لا يمحـى؛ هـو يغلـبُ المـوت! هـو يـؤرخ لذاتـه وليـوم مقتلـه ليشـرَع مـن جديـد فـي ممارسـةِ كل مـا قُتِـل مـن أجلـه...

ونحـن فـي «أمـم للتوثيـق والأبحـاث» اعتمدنـا يـوم الذكـرى، يـوم الثالـث مـن كل شـهر، كيـوم للتأكيـد علـى الاسـتمرار بالرؤيـا التـي انبثقـت منهـا «أمـم» ... الإسـتمرار بالتوثيـق والبحـث والتحقيـق والنشـر وحفـظ الذاكـرة ومشـاركتها، اخترنـاه يومًـا لركـوب «الفـان» والسـير فـي رحلتـه علّنـا نصـل إلـى «المحطـة» التـي تليـق بالحقيقة...

فـي ٣ شـباط ٢٠٢١، امتـدت يـد الغـدر والحقـد والقتـل خِسَّـةً وخِلسـةً، وأنهـت حيـاةَ مـن سـعى إلـى إحيـاء الذاكـرة بـكل جوانبهـا للوصـول مِـن بابهـا إلـى الحقيقـة والمسـاءلة، المحاسـبة والمصارحـة فالمسـامحة، للوصـول إلـى العدالـة.

لقمـان سـليم أضحـى فـي «الفـردوس الأعلى»، والمؤسسـةُ التـي أسسـها تسـتمر فـي العمـلِ علـى مـا بدأ بـه...

رحـلةٌ إلى المَوت

(تقريرٌ نُـشِــرَ في مجلة دير شبيغل الألمانية، في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٣، قُبيل الذكرى الثانية لاغتــيال لقمان سليم)

كريستوف رويتر

-«مَن قتــلَ لقمان سليم؟»

-«إنـه حـزب اللـه!» هكـذا ردَّتْ أرملـةُ الرجـل المعـارض الـذي قُــتل قبــل عاميــن، والتــي تُحــارِب مــن أجــل العدالــة فــي مواجهــة الميليشــيا القويــة.

ربما لـم يُـلاحظ لقمـان السيارات التي استمرتْ في ملاحقته قرابـةَ السـاعتين علـى مـدى نصـف البـلاد. ربمـا لـم يكـن الأمـر ذا أهميةٍ بالنسـبة إليـه، حتـى بعـد سـنواتٍ طويلـة مـن التهديـد بالقتـل. لقـد نجَـا مـن كُلِّ هـذه التهديـدات. حتـى جـرى مـا جـرى.

ظُهـر الثالـث مـن شـباط ٢٠٢١، عندمـا وصـلَ لقمـان سـليم إلـى منـزل أحـد أصدقائـه فـي قريـة نيحـا، كان قـد بَـقِـيَ لديـه بالـكاد ثمـان سـاعاتٍ لـيَعيشها. تـناول وجبـة هادئـة، بيـن صحبـة لطيفـة، وكان مرتاحًـا لدرجـة تُـهيِّـؤه لأخـذ قيلولةٍ علـى الصوفـا عنـد السـاعة السادسـة، حيـث لـم يَـبقَ سـوى ثـلاث سـاعات ونصـف.

أثـار مقتــلُه قبـل عاميـن غضبًـا دولـيًّا، فأدانـت الحكومـاتُ الأميركيـة والفرنسـية وجامعـة الـدول العربيـة هـذا «الفعـل الهمَـجي» ودعـتْ إلـى محاسـبة المسـؤول عنـه. لكـن حتـى الآن لـم يتـم اعتــقال أيِّ أحـدٍ علـى الإطـلاق أو حتـى تـم تحديـده، علـى الرغـم مـن أن قتــلةَ سـليم فعلـوا كلَّ شـيء عـدا أن يكونـوا مُتخفِّـيـين. لقـد طـاردتْ خمـسُ سـياراتٍ سـليم، وراقـبَ ركابهـا المنــزل الـذي كان فيـه، وقفـت لسـاعاتٍ فـي جـواره، وانتــظرتْ خروجـه مـن جديـد.

الأمـر المُـروِّع فـي القضيـة، هـو أن هنـاك الكثيـر من التـفاصيل ومقاطـع الفيديـو والبيانـات المَعروفـة، إلا أن التحقيـقَ رغـم ذلـك يـدور فـي دائـرةٍ مُفرغـة؛ هنـاك حيـث تُمـس مصالـح ومناطـق سـيطرة حـزب اللـه.

الاسـم يعنـي حـزب الإلــه: يتغـذى مـن ادعائـه القـدرة المطلقـة، كـمُنـفِّذٍ لـلإرادة الإلهيـة بالوصايـة علـى شـيعة لبنـان، وبالتسـامح مـع الدولـة، طالمـا أنهـا لا تتدخـل فـي شـؤونه.

رغـم انسـحاب إسـرائيل مـن المناطـق المُحتــلة فـي جنـوب لبنـان فـي عـام ٢٠٠٠، إلا أن حـزبَ اللـه ادعـى أنـه مسـتمر فـي قتالهـا. كمـا لـو أنـه بحاجـةٍ إلـى حالـة الحـرب لــتُعطيه شـرعيةً عامـةً تسـمح لـه بإحـكام سـيطرته علـى المجتمـع، بـل تصـل إلـى حـدود القمـع، حتـى لـو قـاد واقـع الحـرب إلـى هجـومٍ مُدمـر كالـذي حصـل عـام ٢٠٠٦ وأحـدث خرابًـا ودمـارًا: هـذا مـا كان سـليم يتــهم بـه هـذا الحـزب.

المؤكـدُ هنـا أن عـدمَ إغـلاق هـذا الملـف بصمـت، كمـا هـي حـال جميـع ملفـات الاغتــيال فـي لبنـان، يعـود إلـى مُــثابرة أرملـة لقمـان سـليم الألمانيـة، مُنتــجة الأفـلام، مونيـكا بورغمـان، وأختــه رشـا الأميـر التـي تديـر الآن بمفردهـا دار النشــر الخاصـة بالعائلـة.

-«ربمـا اعتــقدوا أن بإمكانهـم إرهابـنا وأننـا سـوف نتـرك البـلاد» تقـول بورغمـان فـي منــزلها فـي حـارة حريـك حيـث عاشــت وسـليم.

«لكننا لم نفعل ذلك» تُكــمِل.

-لكن مَن هم؟

-«واضـح تمامًـا.. هـم أعضـاء حـزب اللـه». «لكـن هـذا ليـس كافيًـا، أريـد إجـراءات، أريـد العدالـة».

لربمـا كان مـا تريـده مونيـكا مـن العدالـة وإجراءاتهـا أمـرًا ميئوسًـا منـه بالنظـر إلـى تاريـخ لبنـان، ومـا حـواه مـن جرائـم قتـل صحافييـن وكتـاب ورجـال ديـن وسياسـيِّين كبـار، كرئيـس جمهوريـة، ورئيـس وزراء. والتـي رغـم اقترابهـا مـن المائــتي جريمـةٍ منـذ السـتينات إلا أن أيًّـا منهـا لـم يُـبــت فيـه بـحُكم أو سـواه.

لكـن هـذا لـم يمنـع لقمـان سـليم مـن أن يكـونَ صـوت التحدي السـلمي فـي وجـه حـزب اللـه، بالكلمـات، والإنتـاج المسـرحي، والإعـلام. لقـد تحـركَ هـذا الصـوتُ فـي معقلهـم، حيـث عـاش سـليلُ العائلـة الشـيعية العتيقـة فـي الحديقـة المَوروثـة المُسـوَّرة فـي جنـوب بيـروت.

عنـد البوابـة، رجـلان مـن حـزب اللـه، وعلـى علـو ثلاثـة أمتـار كاميـرا المراقبـة الخاصـة بهـم.

«نحـن تحـت حراسـةٍ جيـدة». هكـذا كان سـليم يَسـخر إذا سـأله أحـدٌ مـا عـن هـذه الإجـراءات.

لكـن فـي كانـون الأول مـن العـام ٢٠١٩، عندمـا نُثـرَت علـى الأسـوار الخارجيـة لمنــزله ملصقـاتُ تهديـد، مثـل: «لقمـان الخائـن» أو «المجـد لكاتـم الصـوت» أجـاب ببيـانٍ تنبـؤي بـأن كل مـا يُصيبـه أو يصيـب عائلتـه مـن مكـروه فـإنَّ حسـن نصـر اللـه زعيـم حـزب اللـه، مسـؤولًا عنـه، وكذلـك نبيـه بـري زعيـم حركـة أمـل الحليفـة، والـذي يعمـل [فـي أوقـات فراغـه] رئيسًـا للبرلمـان. علـى أن تــجرؤ أحـد البارزيـن مـن بيـت الإيمـان ذاتـه [أي مـن الطائفـة الشـيعية] علـى انتــقاد الزعمـاء الشـيعة، كان خيانـةً فـي نظـر هـؤلاء.

حَـذرتِ السـفارةُ الأميركيـة فـي بيـروت سـليم، بأنـه فـي خطـر حقيقـي، وأنـه يجـب أن يغـادر البـلاد، لكنـه لـم يكـن يريـد الذهـاب للعيـش فـي المنـفى.

وفـي عـرضٍ للتحقيقـات المُجمَّعـة مـن عـدة جزئيـات مُتـناثرة ومـن جهـاتٍ مختلفـة حـول رحلـة سـليم الأخيـرة، تظـهر صـورةٌ واضحـة لفرقـة قتـلٍ عسـكرية محترفـة ومنظمـة للغايـة.

فـي ٣ شـباط، انتــقلَ سـليم علـى متـن سـيارة «تويوتـا كـورولا» نحـو الجنـوب. كاميـرات المراقبـة الخاصـة بمحطـات الوقـود، بالمتاجـر، وبالمنـازل الخاصـة، وتحليـل بيانـات الهاتـف، وتطبيـق «صحتـي» علـى هاتـف سـليم ــ يقـودون إلـى رسـم صـورةٍ دقيقـة وواضحـة لمـا حـدث بعـد ذلـك:

عنـد السـاعة الثانيـة عشـرة وسـت دقائـق: تظهـر «تويوتـا» لقمـان سـليم لأول مـرة فـي منطقـة خلـدة علـى الكاميـرا، وتتبعهـا سـيارات «تويوتـا كامـري»، و«مرسـيدس» و«أودي Q5»، وتـم رصـدُ هـذه السـيارات عـدة مـرات فـي النصـف سـاعة اللاحــقة.

عنـد السـاعة الثانيـة عشـرة واثــنين وأربعيـن دقيقـة: تظهـر فـي خلـدة سـيارة «إنفينتـي SUV» وخلفهـا «نيسـان باثفايندر». وستُرصَدَان مـرة أخـرى عنـد المسـاء علـى مقربـة مـن سـليم.

عنـد السـاعة الثانيـة عشـرة وأربـع وأربعيـن دقيقـة: عبـر رقميـن هاتفيَّــيـن، لـم يُسـتخدمَا قبـلُ ولـم يُسـتخدمَا بعـدُ، يُنـسِّق السائـقون بيـن بعضهـم. رسـالة نَصيـة مـن الرقـم الأول: «اتصـل بـي يـا شـريك».

عنـد السـاعة الواحـدة ظهـرًا: مـن رقـم الهاتـف الثانـي: «أيـن أنـت؟». مـرة أخـرى، الأحاديـث مُتجانِسـة.

عنـد السـاعة الواحـدة والنصـف وأربـع دقائـق: وصـول سـليم إلـى قريـة نيحـا. تقـف سـيارة الـ «مرسـيدس» المُطـارِدة لسـليم فـي مـكان قريـب، ومـن المحتمـل أن تفعـل السـيارات الأخـرى ذلـك أيضًـا.

عنـد السـاعة الثالثـة وإحـدى عشـرة دقيقـة: رُصـدَت الـ «تويوتا كامـري» فـي خلـدة علـى طريـق العـودة مـن الجنوب.

عنـد السـاعة الخامسـة وأربـع دقائـق: رُصـدَت سـيارة الـ «مرسـيدس» فـي خلـدة علـى طريـق العـودة وضـاع أثرهـا هناك.

عنـد السـاعة السادسـة وإحـدى عشـرة دقيقـة: تظهر الـ «أودي Q5» فـي قريـة مجـاورة لقريـة نيحـا.

عنـد السـاعة الثامنـة وسـت وثلاثيـن دقيقـة: يغـادر سـليم، فتلحقـه بعـد أقـل من دقيقـةٍ الـ «إنفينـتي SUV». يظن المحقـقُ أن «النيسـان الباثفايندر» قـد أقفلـت الطريـق الضيـق البعيـد عـن المنـزل بحوالـي ٤٠٠ متـر. هنـاك سـوف يتم لاحقًـا إيجـاد نظارات سـليم بعـد عـدة سـاعات، وأبعـد منهـا بقليـل هاتفـه المحمـول.

عنـد السـاعة الثامنـة وثمـان وثلاثيـن دقيقـة: يُسـجِّل تطبيـق «صحتـي» علـى هاتـف لقمـان ٨٢ خطـوة، وقرابـة ٦٠ متـرًا. هـل هـي آخـر محاولـةٍ للهـرب؟ رصاصـة فـي منتصـف الظهـر بالضبـط، تتسـبَّب لـه بالنــزيف الداخلـي، ومـا يثبـت أن سـليم كان لا يـزال علـى قيـد الحيـاة هـو الخـدوش علـى الركبـة ووجـود تَـورُّمٍ دمـويٍّ فـي قدمـه اليسـرى مـا يُـشيـر إلـى أنـه سـقَط، وتـم تـثبيـته بعُنـف.

عنـد السـاعة الثامنـة وأربعيـن دقيقـة: لُوحِـظَت الـ«نيسـان باثفايـندر» فـي الجـوار، علـى الطريـق السـريع. ويظـن المحققـون أن سـليم المختطـف كان بداخلهـا.

عنـد السـاعة الثامنـة وواحـد وأربعيـن دقيقـة: تغـادر سـيارة الـ «إنفيـنتي SUV» فـي الاتجـاه نفسـه الـذي سـلكه الـ «باثفايـندر»، متبوعـةً مـن «تويوتـا» سـليم.

AUSLAND

Fahrt in den Tod

LIBANON Wer ermordete Lokman Slim? Es war die Hisbollah, sagt die deutsche Witwe des vor zwei Jahren getöteten Dissidenten. Sie kämpft für Gerechtigkeit – gegen die mächtige Miliz.

Vielleicht hatte er die Autos nicht bemerkt, die ihn fast zwei Stunden lang durch den halben Libanon verfolgten. Vielleicht wäre es ihm nach Jahren der Morddrohungen auch egal gewesen. Er hatte ja alles überlebt. Bis jetzt.

Als er am 3. Februar 2021 mittags am Haus eines Freundes im Dorf Niha ankam, tief im Süden des Libanon, hatte Lokman Slim, der prominenteste Widersacher der Hisbollah, noch knapp acht Stunden zu leben. Ein ruhiges Essen in heiterer Runde, so entspannt, dass Slim sich gegen 18 Uhr für eine Siesta aufs Sofa legte. Noch dreieinhalb Stunden.

Seiner Ermordung vor zwei Jahren rief international Entsetzen hervor. Die Regierungen der USA, Frankreichs und die Arabische Liga verdammten diesen »barbarischen Akt« und forderten, die Schuldigen zur Verantwortung zu ziehen. Doch niemand ist jemals verhaftet oder auch nur identifiziert worden, obwohl Slims Mörder sich alles andere als unauffällig verhielten. Mindestens fünf Autos verfolgten Slim, ihre Insassen beschatteten das Haus, standen stundenlang in der Nähe herum, warteten, dass er wieder herauskommt.

Das Gespenstische an dem Fall ist: So viele Details, Videoaufnahmen, Aussagen sind bekannt, aber dennoch laufen die Ermittlungsstränge ab einem bestimmten Punkt ins Leere: dort, wo sie die Interessen und das Herrschaftsgebiet der Hisbollah berühren. Der Name bedeutet übersetzt Partei Gottes. Ihr Allmachtsanspruch speist sich daraus, als Vollstrecker göttlichen Willens die Schiiten des Libanon als ihre Mündel zu betrachten und den Staat zu dulden, solange er sich nicht einmischt.

Selbst nach Israels Abzug aus dem besetzten Südlibanon im Jahr 2000 wollte die Hisbollah den Kampf gegen Israel unbedingt fortsetzen – als brauchte sie den Kriegszustand, um die Unterdrückung der eigenen Bevölkerung zu rechtfertigen. Auch wenn sie damit den nächsten verheerenden Angriff Israels auf den Libanon 2006 herbeiführte, was Slim ihr vorwarf.

Dass überhaupt noch ermittelt wird, die Akten nicht stillschweigend geschlossen wurden, liegt vor allem an der Beharrlichkeit von Lokman Slims deutscher Witwe, der Filmemacherin Monika Borgmann, und an seiner Schwester Rasha al Ameer, die den Verlag der

Witwe Borgmann in Beiruter Familienvilla

DER SPIEGEL

82 DER SPIEGEL Nr. 5 / 28.1.2023

عند الساعة الثامنة وست وخمسين دقيقة: تغادر سيارة الـ«أودي Q5»، وبعد دقائق رُصدَت هذه السيارات التي كانت تُطارد سليم مرارًا في اتجاه بيروت.

عند الساعة التاسعة وأربعة عشرة دقيقة: تُغادر الـ«نيسان باثفايندر» الطريق السريع أعلى البيسارية، وتصل إلى نفقٍ صغير، وتتواجد فيه كذلك سيارة سليم. في الدقائق اللاحقة، سوف يُطلق الجناة على لقمان سليم خمس رصاصاتٍ في الرأس من مكانٍ قريب: إعدام.

عند التاسعة وتسعة عشرة دقيقة: تُغادر «تويوتا» سليم والـ«نيسان باثفايندر» النفق إلى شارع صغير مُوازٍ للطريق السريع، نحو النقطة التي وُجدَت فيها سيارة وجثة سليم في الصباح التالي.

رُصدَت السيارات التي قامت بمُطاردة وخطف سليم وقتله لاحقًا ناحية الجنوب الشرقي، ضمن نطاق سيطرة حزب الله وستختفي دون أيِّ أثر.

تبلغ المسافة بين موقع الاختطاف والشارع المُحاذي للطريق السريع، حيث وجدت سيارة سليم في اليوم التالي، ٣٦ كيلو متر. نصف هذه الطريق قُرى مأهولة بالسكان بكثافة، وجميع لوحات السيارات المُطارِدة والخاطفة لسليم معروفة، مُرخَّصة وحقيقية.

معظم هذه التفاصيل جمعَتها استخبارات قوى الأمن الداخلي [أي فرع المعلومات] الذي يتمتع بسمعةٍ طيبة كونه أكثر استقلاليةً في العمل تحت الضغط السياسي بالمقارنة مع استخبارات الجيش أو أمن الدولة.

لكن جهود بحث [فرع المعلومات] كانت تتوقف عندما تقترب من تحديد الجناة: أين بدأتْ رحلةُ سيارات المُطاردة وأين انتهت؟ ألم يكن هناك كاميرات في المكان؟ إذا كانت تسجيلات الفيديو التي تُظهر السيارات كلها موجودة فلماذا لا تُظهر وجوه ركابها؟ لماذا تم استجواب زوجة سليم، وأصدقائه المقربين دون سكان المنطقة [هناك حيث وقعت الجريمة]؟ لماذا لم يتم إقفال الطريق إلى مسرح الجريمة حيث تم العثور على سيارة سليم؟ ولماذا لم يتم منع المتطفلين من لمس السيارة وطمس كل الآثار؟

«عندما يُصر المرء على تكرار السؤال، سوف يأتي في لحظةٍ ما صمتٌ حزين» يُلخِّص موسى خوري، محامي مونيكا بورغمان، الأشهر الماضية. ويتابع «ثم سيأتيك السؤال: هل تريدون المخاطرة بحربٍ أهلية جديدة؟»

صباح ٤ شباط الذي عُثِر فيه على جثة سليم، لم يلتزمْ نجلُ الأمين العام لحزب الله الصمتَ بشكلٍ تام. فعند إعلان التلفزيونات نبأ جريمة القتل غَرَّدَ جواد نصر الله: «خسارة البعض هي في الحقيقة ربح ولطف غير محسوب» ثم ألحقها بوسم #بلا_أسف. أزال جواد التغريدة لاحقًا مُعلنًا أنه لم يكن يقصد سليم. أما والده، زعيم حزب الله، حسن نصر الله، فلم يَنفِ أبدًا المسؤولية عن مقتل سليم، بل عوضًا عن ذلك اشتكى مُحتَجًّا في إحدى الخطابات التلفزيونية أن: «أي حادثة تقع في منطقتك فأنت المُدان حتى تثبت العكس». وعندما طلب مُحقِّقو الأمن الداخلي من حزب الله أن يُعطيهم تسجيلات كاميرات المراقبة، رفض ذلك.

في أثناء التحقيقات طُرحَت أسئلة على مونيكا بورغمان كان منها: «هل كان زوجها على علاقةٍ غرامية بأحد ما؟ أو هل انتحر؟» «لكنهم لم يسألوا عن ما هو أكثر وضوحًا» تَحكي لنا بورغمان في غرفة عمل داخل دارة العائلة. وتُكمل بأن سؤالًا ما زال يُعذِّبها: «ماذا كان سيحدث لو رافَقته؟ كنت خائفةً حينها من كورونا، ولا أريد أن أجلس مع كل الأصدقاء في نيحا في غرفةٍ مغلقة. هل كنا سنَموت كليِنا؟ أم أن ذلك كان سينقذه؟»

كانت رسالتهما هي مواجهة القمع والتستر الأبديِّ على الجرائم من خلال إحياء الذاكرة. وإبراز إجاباتٍ لهذه الأسئلة المحورية: «منِ ارتكب الخطايا في الحرب الأهلية؟» «مَن هم القتلة؟»

في العام ٢٠٠٥ اشتُهر سليم وبورغمان على الصعيد العالمي من خلال الفيلم الوثائقي «مذبحة» الذي عرضاه في مهرجان «برلينارية Berlinale» ومهرجانات أخرى. لقد نجحوا في دفع ستةٍ من المتورطين في مجازر القتل الجماعي للفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢ إلى التحدث.

في غرفٍ صغيرة، تكلَّم الرجالُ الذين لم تظهر وجوههم عن مدى العناء الذي أرهقهم باشتراكهم في هذه المجزرة، وأن «الجزار المحترف» فقط هو الذي استمتع بالقتل.

وبالرجوع إلى تاريخ هذه المجزرة، فقد جرت بعد يومين منِ انسحاب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت الغربية، حينها انتقل أفراد مليشيا القوات اللبنانية إلى المخيم الفلسطيني وقتلوا العُزل. تخطَّى عدد الضحايا ٣٠٠٠ من النساء والأطفال وكبار السن. على أنَّ الجريمة قد جرت بغطاءٍ وغض نظر من القوات الإسرائيلية بقيادة أرييل شارون.

أنشأ سليم وبورغمان مؤسسة «أمَم للتوثيق والأبحاث» في عقارٍ تملكه العائلة، وهي بمثابة أرشيف لتاريخ لبنان الأعظم الذي يمكن الوصول إليه. هي "قارب نجاة" لكُتيِّبات وكتب الحرب الأهلية، ولفائف أفلام لأهم شركات الإنتاج في استوديو بعلبك، ولسجل فندق الكارلتون الأسطوري. بهذا يحقُّ القول أنهما أنقذَا شهادات التاريخ اللبناني من مكبِّ النفايات.

في مشروعٍ توثيقيٍّ آخر، جمع الاثنان سجناء لبنانيين كانوا قد اعتُقلوا في سجن تدمر سيء السُّمعة في سوريا. أولًا في مسرحية، ثم في الفيلم الوثائقي «تدمر» عام ٢٠١٦ حيث عرض السجناء فيه سنوات محنتهم مرة أخرى، ولعبوا أدوار الضحايا والجلادين.

الآن، ورغم الوحدة التي تشعر بها مونيكا بعد لقمان، تقول: «في قلب كلِّ ما فعلناه، كانت هناك مسألة محاربة الإفلات من العقاب. أما الآن فأنا أستمر بذلك من دون لقمان، إنما من أجله، هذه حياتي، ليس عندي غيرها أبدًا».

لقد استغرقَ الأمر حوالي تسعة أشهر، من أجل أن تتمكن بورغمان ومُحاميها من نقل القضية من محكمةٍ محلية تابعة لمدينة صيدا في الجنوب إلى بيروت. انتصارٌ بسيط. ومنذ ذلك الحين أضحت القضية عند قاضي التحقيق الأول في بيروت شربل أبو سمرا، أكثر القضاة شجاعةً واستقامة، كما يُقال في لبنان.

في خميسٍ ما في كانون الثاني ٢٠٢٢، عقدت جلسةٌ تخصُّ قضية سليم. المبنى بأكمله مُغلق بسبب تظاهرةٍ عفوية. كانوا يُدخِّنون في قاعة المحكمة، وكان هناك مَوقوفون مُقيَّدو اليدَين يقفون في مواجهة الحائط، وعساكر ينتظرون بين المحامين والزوار. تم تأجيلُ الجلسة ساعات، حتى ظهر أخيرًا أبو سمرا القاضي الوحيد الذي تواجد في المحكمة، بينما أضربَ القضاةُ الآخرون عن العمل بسبب راتبهم المُصاب بحمى التضخم، والذي بالكاد يسمح لهم أن يتوجهوا إلى العمل.

جلس أبو سمرا المُدخِّن بشراهة على مكتبٍ بديل ينتظر شهودًا من نيحا، إلا أنهم لم يأتوا. كان المحامي يسعى للحصول على عناوين الشهود، حيث كان من الواضح أن شرطة المخفر في الناحية لم ترغب بالتعاون مع القاضي أبو سمرا. لكن لماذا؟ يشرح القاضي المتعب: «هذا، سر إجرائي». ولدى سؤاله: أليس من غير المألوف أن يتوقف البحث دائمًا عندما يصل إلى نقاطٍ حساسة. يجيب «كلا».

كما أن الدبلوماسيِّين لا ينصحون بالذهاب إلى المكان حيث وضعَ القتلةُ جثةَ سليم، ويُعلِّقون بسرعة: «لا تترك الطريق السريع!».

في ١٤ كانون الثاني ٢٠٢٢، وعلى بعد حوالي كيلو متر من المكان الذي وُجدَت فيه سيارة سليم، تم إطلاق النار على الجندي الإيرلندي في قوات اليونيفل شون روني. واليونيفل هي قوات الأمم المتحدة التي يجب عليها أن تحافظ على الهدنة الهَشة بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان.

كان شون روني في طريقه إلى مطار بيروت، لكن مركبته انعطفتْ إلى الطريق الساحلي القديم فاستهدفَ مسلحون نافذة سائق السيارة المُدرَّعة، من ثم تمكنوا من فتح النافذة الخلفية وأطلقوا النار على روني من الخلف. هل كان هناك أي أمرٍ يجب أن لا يراه الجنود في تلك المنطقة؟ «حادث عرضي»، هكذا عَلَّقَ حزب الله.

كان لقمان سليم يؤمن بـ«يوتوبيا» غير مألوفةٍ حول إنهاء الهمجية في لبنان، ليس عن طريق الثورة «لأنه حتى لو كان هناك واحدة حقيقية فلن يكون هناك مِن مكسبٍ من ورائها». كان يؤمن بالحالة الطبيعية، على حد قوله «قبل كل شيء، أمر جيدٌ أن أجلس في سيارتي مساءً وأقودها صوب حيفا أو دمشق من أجل أن أشرب كأسًا من البيرة ثم أعود أدراجي».

لكنه وعلى حين غرةٍ وغَدر، لم يَعُد أدراجه في بلاده! هل خَمَّنَ لقمان ما سيحدث يومًا ما؟ قال في أحد الأحاديث مرّة «لقد سألت نفسي دومًا: ما هي الصورة الأخيرة في رأس من سيُشرع في قتله؟» لم تكن هناك إجابة، ولا ثمةَ إجابة بين الأحياء.

AUSLAND

Familie nun allein weiterführt. »Vielleicht hatten sie gedacht, sie könnten uns einschüchtern und wir würden das Land verlassen«, sagt Borgmann in ihrem Beiruter Haus, wo sie mit Slim gelebt hat. »Aber das tun wir nicht.« Wer »sie« sind, sei recht klar, sagt sie, Mitglieder der Hisbollah. »Aber das reicht nicht. Ich will ein Verfahren, ich will Gerechtigkeit.«

Gemessen an der Geschichte des Libanon und den etwa 200 Morden an Schriftstellern, Journalisten, Geistlichen und hohen Politikern, wie einem Präsidenten und einem Premierminister, seit den Sechzigerjahren, von denen fast keiner aufgeklärt wurde, ist es wohl ein aussichtsloses Unterfangen. Aber das hat Lokman Slim auch im Leben nicht abgehalten, mit Worten, Theaterinszenierungen, Filmen zur Stimme des friedlichen Aufbegehrens gegen die Hisbollah zu werden. Diese Stimme regte sich mitten in deren Hochburg, denn der Spross einer alten schiitischen Familie blieb im ererbten Anwesen mit ummauertem Garten in Südbeirut wohnen. Vor dem Tor zwei Männer der Hisbollah, in drei Meter Höhe deren Videokamera. »Wir sind gut bewacht«, spottete Slim, wenn man ihn darauf ansprach.

Aber als im Dezember 2019 die Außenmauern übersät waren mit Drohungen wie »Lokman Slim, Verräter« und »Ruhm dem Schalldämpfer«, reagierte er mit einem prophetischen Statement: Für alles, was ihm oder seiner Familie zustoße, werde Hassan Nasrallah, Chef der Hisbollah, verantwortlich sein – sowie Nabih Berri, Anführer der verbündeten Amal-Bewegung und im Nebenberuf Parlamentspräsident. Dass ein Prominenter aus den Reihen Glaub

Schiitische Kämpfer in Beiruter Vorort: Braucht die Hisbollah den Kriegszustand, um Unterdrückung zu rechtfertigen?

verfolgen bereits ein Toyota Camry, ein Mercedes und ein Audi Q5, die in der folgenden halben Stunde mehrfach gesichtet werden.

12.42 Uhr: Ein Infiniti-SUV erscheint in Khalde, dahinter ein Nissan Pathfinder. Beide werden bis abends immer wieder in Slims Nähe gesichtet.

12.44 Uhr: Über zwei Telefonnummern, die nie zuvor, nie danach benutzt worden sind, koordinieren sich die Fahrer. Eine SMS von der ersten Nummer: »Ruf mich an, Kumpel!«

13.13 Uhr: Von der zweiten Telefonnummer kommt eine SMS: »Wo bist du?« Immer wieder werden die Positionen abgeglichen.

13.34 Uhr: Ankunft Sl… Niha, D…

Hämatom am linken Fuß sprechen dafür, dass er gestürzt war und mit Gewalt fixiert wurde.

20.40 Uhr: Der Nissan Pathfinder wird in der Nähe beobachtet, auf dem Weg zur Autobahn. Die Ermittler vermuten den verschleppten Slim darin.

20.41 Uhr: Der Infiniti-SUV fährt in dieselbe Richtung los, gefolgt von Slims Toyota.

20.56 Uhr: Auch der Audi Q5 fährt wieder los. In den nächsten Minuten werden die Verfolger mehrfach in Richtung Beirut gesichtet.

21.14 Uhr: Der Nissan Pathfinder verlässt die Autobahn auf Höhe Baissariye und fährt in eine Unterführung, ebenso Slims Auto. Irgendwann in den kommenden Minuten wird Lokman Slim mit fünf Schüssen in den Kopf aus nächster Nähe erschossen. Eine Hinrichtung.

21.19 Uhr: Slims Toyota und der Nissan Pathfinder verlassen den Tunnel auf einer kleinen Parallelstraße zur Autobahn in Richtung der Stelle, wo am nächsten Morgen der Wagen mit Slims Leiche gefunden wird.

Die Verfolgerautos werden zuletzt in Richtung Südosten, Hisbollah-Gebiet, gesichtet und verschwinden anschließend spurlos.

36 Kilometer sind es vom Entführungsort bis zu der Straße neben der Autobahn, wo Slims Wagen am nächsten Morgen gefunden wird. Die Hälfte des Weges führt durch … besiedelte …

AUSLAND

die Frage: Wollen Sie einen erneuten Bürgerkrieg riskieren?«

Am Morgen des 4. Februar 2021, als Slims Leiche gefunden wurde, war der Sohn des Hisbollah-Generalsekretärs nicht so schweigsam. Kaum lief im Fernsehen die Nachricht vom Mord, twitterte Jawad Nasrallah: »Was für manche Leute einen Verlust bedeutet, ist in Wirklichkeit ein Gewinn und eine unerwartete Güte«. Dahinter der Hashtag: »keine Reue«. Später löschte er den Tweet, erklärte, er habe gar nicht Slim gemeint. Sein Vater, Hisbollah-Chef Hassan Nasrallah, hat die Verantwortung für Slims Ermordung nie bestritten, stattdessen in einer TV-Ansprache lamentiert: »Irgendein Vorfall passiert in deiner Gegend, und automatisch wirst du angeklagt, bis das Gegenteil bewiesen ist.«

Als die Ermittler des Polizeigeheimdienstes die Hisbollah baten, Aufnahmen der Überwachungskameras aus deren Terrain einsehen zu dürfen, verweigerte die Organisation dies. Bei den Vernehmungen wurde Monika Borgmann gefragt, ob ihr Mann eine Affäre gehabt habe. Oder vielleicht doch Suizid begangen habe. »Nach dem Naheliegendsten haben sie nie gefragt«, sagt Borgmann im Arbeitszimmer des Familiensitzes. Sie quäle bis heute die Frage, »was wäre geschehen, wäre ich mitgefahren? Ich hatte damals Angst vor Corona, wollte nicht mit all den Freunden in Niha in einem geschlossenen Raum sitzen. Wären wir jetzt beide tot? Oder hätte es ihn gerettet?«.

Die Mission der beiden war es, dem ewigen Verdrängen und Vertuschen im Libanon die Erinnerung entgegenzuhalten. Wer hat welches Unrecht im Bürgerkrieg begangen? Wer sind die Mörder? Weltbekannt wurden Borgmann und Slim 2005 mit dem Dokumentarfilm »Massaker«, für den sie bei der Berlinale und weiteren Festivals ausgezeichnet wurden. Sie hatten es geschafft, sechs der Beteiligten des Massenmords an palästinensischen Zivilisten in den Beiruter Flüchtlingslagern Sabra und Schatila von 1982 zum Sprechen zu bringen.

Nach dem Abzug der PLO-Kämpfer aus Westbeirut waren damals zwei Tage lang Milizionäre der Forces Libanaises durch die Palästinenserlager gezogen und hatten jene ermordet, die schutzlos zurückgeblieben waren: Schätzungen zufolge Hunderte oder gar mehr als 3000 Frauen, Kinder, Alte. Abgeschirmt von israelischen Truppen unter Befehl Ariel Sharons, die sie gewähren ließen. In kargen Räumen sprachen die Männer, deren Gesichter nicht gezeigt wurden.

»Dieser Kampf ist mein Leben. Ich habe kein anderes.«

Monika Borgmann, Dokumentarfilmerin

darüber, wie anstrengend das Töten gewesen sei und dass nur der gelernte Metzger daran Freude gehabt habe.

Im Familienanwesen hatten Slim und Borgmann »Umam« etabliert: das wohl größte zugängliche Archiv der Geschichte des Libanon. Eine Rettungsinsel für Pamphlete aus dem Bürgerkrieg, Filmrollen der einst bedeutendsten Filmfirma Baalbeck Studios, Melderegister des legendären Carlton-Hotels. Die beiden bewahrten die Zeugnisse libanesischer Geschichte vor der Müllkippe.

Das Paar brachte einst verschleppte libanesische Ex-Gefangene des syrischen Foltergefängnisses von Palmyra zusammen: erst in einem Theaterstück, dann, 2016, in dem Dokumentarfilm »Tadmor«, in dem sie die Jahre ihres Martyriums noch einmal aufführten, die Rollen der Opfer und der Täter übernahmen.

Nun ist nur noch Monika Borgmann da. »Im Mittelpunkt von allem, was wir getan haben, stand dieser Kampf gegen die Straflosigkeit. Jetzt mache ich weiter ohne Lokman – aber für ihn. Das ist mein Leben. Ich habe kein anderes.«

Es dauerte fast neun Monate, bis es Borgmann und ihrem Rechtsanwalt Khoury gelang, den Fall von einem lokalen Gericht einer anderen Stadt nach Beirut überstellen zu lassen. Ein kleiner Sieg. Seither liegt er beim obersten Ermittlungsrichter für Strafsachen, Charbel Abu Samra. Dem integersten, furchtlosesten Richter des Libanon, heißt es.

An einem Donnerstag im Januar 2023 findet die nächste Anhörung im Fall Slim statt. Der gesamte Gebäudekomplex ist wegen einer Spontandemonstration abgesperrt, im Gericht wird geraucht, Verhaftete in Handschellen stehen mit dem Gesicht zur Wand, Bewaffnete warten zwischen Anwälten und Besuchern. Die Anhörung verschiebt sich um Stunden. Bis vor Kurzem sei Abu Samra als einziger Richter überhaupt zum Dienst erschienen, heißt es. Die anderen streikten, weil ihr Gehalt in der rasenden Inflation kaum noch für den Weg zur Arbeit reicht.

Abu Samra sitzt kettenrauchend an einem Schreibtisch in einem Ausweichbüro und wartet auf Zeugen aus Niha, die nicht erschienen sind. Die Adressen sollte der Anwalt besorgen, die örtliche Polizei mochte Abu Samra offensichtlich nicht einschalten. Aber warum? »Das«, erklärt der Richter müde, »ist ein Verfahrensgeheimnis.« Ob es nicht sehr ungewöhnlich sei, dass die Suche an entscheidenden Stellen immer wieder abbreche? »Nein.«

Will man dorthin fahren, wo Slims Mörder seine Leiche platzierten, raten europäische Diplomaten dringend ab: »Verlassen Sie nicht die Autobahn!« Am 14. Dezember 2022 wurde kaum einen Kilometer entfernt vom Pfad, auf dem Slims Auto stand, der irische Unifil-Soldat Seán Rooney erschossen, als er auf dem Weg zum Beiruter Flughafen war. Die Uno-Mission soll die brüchige Waffenruhe zwischen Israel und der Hisbollah bewahren. Doch als Rooneys Fahrzeug auf die alte Küstenstraße abbog, zielten Bewaffnete immer wieder auf das Fahrerfenster des gepanzerten Fahrzeugs. Bis sie es schafften, die Hecktür zu öffnen und Rooney von hinten zu erschießen. Gab es in der Gegend etwas, das die Soldaten nicht sehen sollten? Ein »unbeabsichtigter« Zwischenfall, kommentierte die Hisbollah.

Lokman Slim hatte eine ungewöhnliche Utopie für ein Ende der Barbarei im Libanon. Keine Revolution, denn »selbst wenn es wirklich eine geben sollte, wäre noch nichts gewonnen«, schrieb er vor Jahren, sondern: Normalität. »Es ist erst alles gut, wenn ich mich abends ins Auto setzen, nach Haifa oder Damaskus fahren kann, um ein Bier zu trinken, und wieder zurückkommen kann.«

Dann kam er nicht mal von einer Fahrt durchs eigene Land zurück. Ahnte er, was eines Tages geschehen würde? In einer Rede sagte er einmal völlig unvermittelt: »Ich habe mich immer gefragt: Was ist das letzte Bild im Kopf dessen, der gleich umgebracht wird?«

Er gab keine Antwort damals. Es gibt keine für die Lebenden.

Christoph Reuter

Fundstelle der Leiche Slims: Gab es hier etwas, das man nicht sehen sollte?

الاغتِيالاتُ السياسيّةُ في لبنان وسلاسلُها
الجريمـة واللاعقاب في كتاب القتل: مقدّمة منهجيّة

مروان أبي سمرا

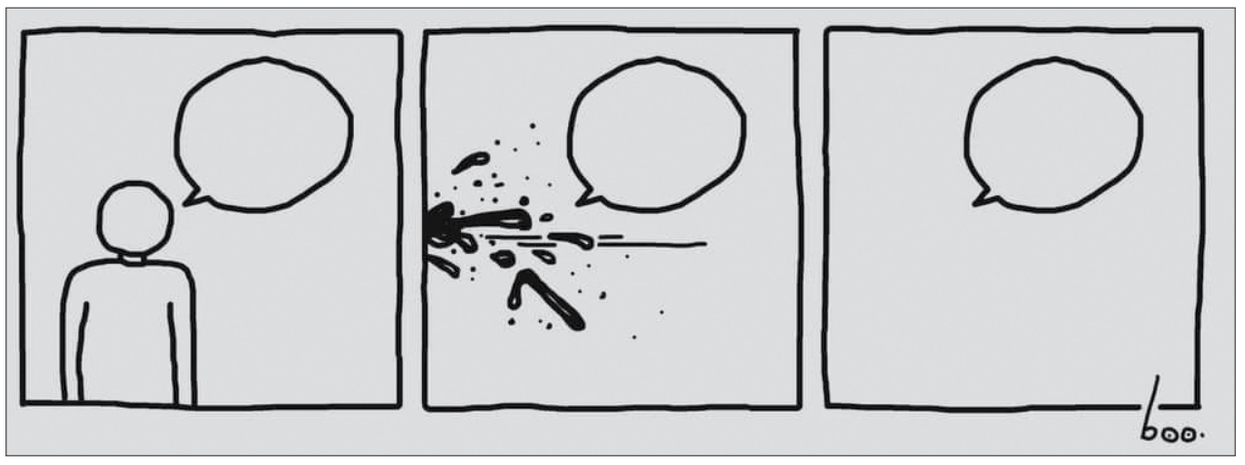

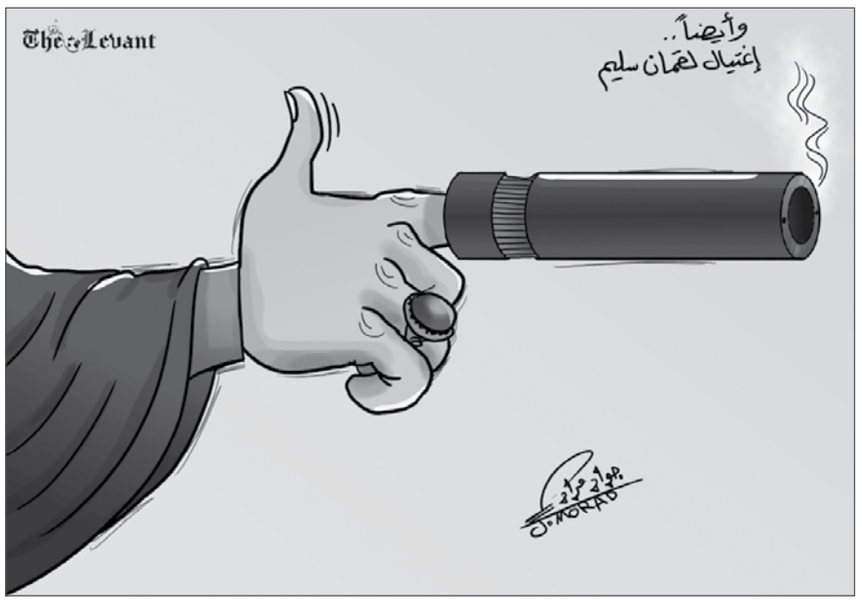

المصدر: جريدة «ليفانت نيوز»

عَرف لبنان منذ استقلاله سنة ١٩٤٣ موجاتٍ متعاقبة من جرائم الاغتيالِ السياسي التي طالت صحافيّين ومثقّفين وسياسيّين ورؤساءَ جمهوريةٍ وحكومةٍ ونوّابًا وديبلوماسيّين وناشطين حزبيّين في تيّاراتٍ سياسيّة مُتباينة. ولئن كان مُعظمُ من لَقَوا حتفَهم في تلك الجرائم لبنانيّين، إلّا أنَّ للفلسطينيّين والسوريّين وسِواهم من بلدانٍ عربيّة أخرى وديبلوماسيّين أجانبَ مقيمين في لبنان، نصيبٌ منها. فلبنان يتصدَّر، إلى جانب دولٍ أخرى، قائمةَ الاغتِيالات السياسية التي لا تقتَصر حصرًا على استهداف السياسيّين.

حوادثُ هامشيّة؟

وعلى الرغم من كثرةِ هذه الجرائم وتواترِها وشمولِها وجوهًا بارزةً من ساسةِ لبنان وصحافيّيه ومثقّفيه، ومن كونِها سياسيَّة الأهداف والنتائج، وتَصدُر عن فهمٍ محدّد للممارسة السياسيّة، فإنها لم تَنَل نصيبَها من التناول السياسي في معانيها وفيما يترتّب عليها. وهي غالبًا ما تُطوى وتُترك في بابِ الحوادث المتفرِّقة. وهذا بالتحديد ما يريده مرتكبوها الذين ـ إن حدث اعتراضٌ سياسيٌّ على جريمة اغتيالٍ ما، وبدا أنَّ هناك بوادرَ تحقيق جديّ للكشف عن القتلة ـ يردّدون أنّ التحقيق والقضاءَ مسيَّسان، وأنهما ـ التحقيق والقضاء وليس جريمة الاغتيال ـ يهددان السلم الأهلي والوحدة الوطنية. والأرجحُ أنَّهم يريدون لأفعالِهم هذه أن تندرِج في باب النوازِل الطبيعيّة، التي لا سبيلَ إلى للاعتراض عليها، ولا مفرَّ من طيِّ صفحتِها، بحيث لا يَسع للمواطنين سوى لملمة ما أمكن ممّا أحدثَته من جراحٍ وخراب.

لذا شكّلت جرائم الاغتيال السياسي في لبنان برهانًا ساطعًا على عجز الدولة ومؤسّساتها، وفشلها في التحقيق في هذه الجرائم والكشف عن مخطِّطيها ومنفّذيها، وملاحقتِهم ومعاقبتِهم. لكنّنا نادرًا ما تساءلنا عن الآليات السياسيّة التي ساهمت في ترهُّل الدولة والأجهزة القضائية وفشلها. وكأنّ من أهداف العمل الإجرامي وغاياته في هذه الحال التسبّبَ بالإخفاق والعجز، وصناعتهما وتوكيدهما. ومن شأن الفشل المؤسّساتي، وبالتالي إفلات القتلة من العقاب، أن يكشف الإضعاف المتزايد للجهاز القضائي، والتسليم بعدم قدرته على النهوض بمهامّه. لذا لم يَعد أحدٌ يسأل، ليس عن مصيرِ التحقيق في هذه الجرائم ونتائجها فحسب، بل بات الأمر سيّان إن جرى تحقيقٌ أو لم يجرِ فهو بلا جدوى في الحالات كلِّها. وباتت إحالةُ جريمةِ اغتيالٍ إلى المجلسِ العدليّ بمثابة إعلانٍ روتينيّ عن دفنِ الجريمة فَوْرَ دفنِ ضحاياها. ولا شكَّ أنَّ الإفلات من العقاب، من العواملِ الأساسيّة التي ساهمَت في تعميقِ آثار جرائم الاغتيال وفي تحقيق بعض أهدافها وغاياتها، كما ساهمَت في التشجيع على جرائم الاغتيال وتكرارها على نحو متتالٍ.

لكن الإفلاتَ من العقاب وعجزَ مؤسَّسات الدولة ليسا وحدَهما علّةَ طيِّ صفحة جرائم الاغتيال ورميِها جانبًا في خانةِ الحوادث المتفرِّقة. لقد ساهم في ذلك أيضًا عاملٌ آخر: لم تَحظَ تلك الجرائم إلا بقدرٍ ضئيلٍ جدًّا من الدراسة والتحليل، والغوص في أسبابها وأغراضها وسياقاتها ودلالاتها، وفي آثارها وتبعاتها السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، من أجل فهم خيوطها المترابطة التي تُمكِّن من إدراجِها في سلاسلَ مُتباينة أو متّصلة. أكثرَ من ذلك، لم تَحظَ حوادثُ الاغتِيال حتى بحدٍّ أدنى من العمل التوثيقي. وما زِلنا حتّى اليوم نفتقِر إلى لائحةٍ بعمليّات الاغتِيال في لبنان منذ استقلالِه، تَشمل من استهدفَتهم ومن قُتلوا فيها. وكأنّما تلك العمليات لم تُستَكمل بتغييب القتلة وإشاعة آليّات الإفلات من العقاب وثقافتِه فحسب، بل حَظيَت فوق ذلك بطمس كلِّ ما يتصّل بها من وقائع وحقائق، وبمَحوِ أسماء القتلى وملامحِهم، ليَبقى الخوف وحدَه مسلَّطًا على المجتمع، وهو أصلًا ما يسعى القتلة إلى بثِّه على نحوٍ مستدامٍ في الحياة السياسيّة الذاكرة الجماعيّة.

وهذا على الأرجح ما تنبَّه له لقمان سليم حينما شدّد على أنّ «الاغتيال السياسي لصيقٌ بتاريخ لبنان». فأنشأ، في إطار مشروعه «ديوان الذاكرة اللبنانية»، فهرسَ الاغتيالاتِ السياسيّة تحت عنوان «من قتل من؟»، وخصّصه لتوثيق «قوس قزح الدم (اللبناني وغير اللبناني) المسيَّل اغتيالًا» في لبنان منذ استقلاله. وبالإضافة إلى توثيق ما يقارب مئة جريمة اغتيال، شَرَعَ لقمان سليم أيضًا في إنشاء فهرس محاولاتِ الاغتيال السياسي تحت عنوان «من سدَّد فأخطأ الهدف»: «فأن تفشلَ محاولةُ اغتيالٍ في تحقيق الغايَة المرجوّة منها، لا ينتقِص في شيء من نيَّةِ القتل التي وراءها. وبهذا المعنى، لا مبالغةَ في حملِ الاغتيال الفاشل على محمَلِ القتلِ بالنيَّة، وبهذا المعنى حقُّ الاغتيالات الفاشلة، شأنَ الاغتيالات، أن تُوثَّق وأن تُدوَّن في كتاب القتل!».

وفي جانب منه، يعود عدمُ إيلاء حوادثَ الاغتِيال السياسي ما تستحقُّه من تدوينٍ وتوثيقٍ ودراسةٍ وتحليلٍ إلى اعتبارِها حوادثَ هامشيّة (ربما باستثناءِ اغتيال رفيق الحريري) وقليلةَ الشأنِ التأثيرِ في مجرياتِ الحياةِ السياسيّةِ ومسارِها ومنعطفاتِها في لبنان. هذا ويُنظر إلى تلك الحوادث على أنَّها أعراضٌ جانبيةٌ لما يعيشُهُ لبنان ومجتمعُه من عدم استِقرار وانقساماتٍ، وتشظٍّ وصراعاتٍ طائفيّة وعصبيّة. وأحيانًا تُعلَّلُ الاغتيالات بعجزِ الطوائفِ والجماعاتِ اللبنانية عن الانتِقال من طَورِ الشقاق والاقتِتال الأهليّ إلى طور السلمِ القائمِ على صياغة عقد اجتماعيٍّ يعبّر عن إرادة سياسيّة جامعة.

الاغتيالُ سياسةً

على خلافِ ذلك، تفترض هذه الورقة أنَّ الاغتيالات التي لازمت التاريخ اللبناني في حقباتِه المختلفة منذ الاستقلال لم تكن مجرَّد أعراض وتعبيرات عن أحوال لبنان وأزماتِه، وعن انقساماته ونزاعاته السياسية والاجتماعية، وإنما كان لها في الكثير من الأحيان دورٌ هامٌّ في صناعة تلك الأزمات وفي إضعاف مؤسَّسات الدولة، لا سيَّما العدالة والقضاء منها، وبالتالي في التأسيس للإفلاتِ من العقاب. أكثر من ذلك، في سياق الاستقطاب والصراعات الإقليميّة، وتصاعد الأنظمة الانقلابيّة في المنطقة، جعلت تلك الأنظمة من الاغتيالات سياسةً توسَّلت بها، على نحوٍ منهجيٍّ أحيانًا، لبسطِ سيطرتِها على لبنان واستتباعه. وقد كان لسياسة القتل هذه في مراحلَ وفتراتٍ عديدة دورٌ كبيرٌ ليس في تقويضِ سيادة لبنان ومؤسّساته فحسب، وإنما أيضًا في تقويض سِلمِهِ الأهلي وإعادةِ تشكيلِ بعض جماعاته على قاعدةِ الولاءِ والاستِتباع.

من هنا، تشكّل هذه الورقة مقدّمة ونقطة انطلاق لسلسلة من الأوراق البحثيّة التي ستعمل على تقصّي بعض فصول الاغتيال السياسي المتعاقبة في لبنان منذ استقلاله، لتحليل دورِها وإسهامها في صناعة أحوالِ لبنان ومساراتِه السياسيّة والاجتماعيّة وما آلت إليه أوضاعُه في مراحل وحِقب مُختلِفة.

ومن الضروريّ تَمييز الاغتيال السياسيّ عن سِواه من أشكالِ العنف السياسي، بما فيه الإرهاب. ويَشمل التمييزُ اختلافَ الدوافعِ والوسائل، والآليّات المتَّبَعة، والأهداف، والتداعيات. ولا شكّ أنّ الجهات التي تقوم بالاغتيال السياسيِّ تسعى إلى كَسر موازين القوى السياسيّة القائمة، لاسيّما المؤسّساتيّة والاجتماعيّة السلميّة. فهي بقتلها شخصًا أو مجموعةَ أشخاص، تهدف إلى إحداثِ تغييرٍ سياسيٍّ ما، أو الحؤولِ دونَ آخرَ يرتسم في الأفق، أو المساهمةِ بهِ وتسريعِه. ومهما كانت الآثار والتبِعات الفعليّة الناجمة عن عمليّات الاغتيال، فإنّ الجهاتِ المدبِّرة تُقدِمُ عليها لقناعتها بفعاليّتها في إحداث ما تبتغيه من تغييرٍ. وحتى الانتقاميّة منها، غالبًا ما تهدف، إضافة إلى أبعادها الثأرية، إلى الدفع باتجاهِ مسارٍ سياسيّ - اجتماعيّ معيّن.

وحوادثُ الاغتيال متنوّعة ومتباينة في أهدافها وغاياتها، وتأثيراتها، وتبعاتها. يعود تباينها هذا في شطرٍ منه إلى التنوُّع والاختلاف في مكانة وموقع ووظيفة الشخصيات المستهدَفة. أما تبايُن ما تُحدِثهُ عمليّات الاغتِيال من تأثيراتٍ وتبعاتٍ فيعودُ إلى السياقِ السياسي والاجتماعي الذي تندرج فيه كلُّ عمليّة وتتفاعل في إطاره مع عوامل سياسيّة ومؤسساتيّة واجتماعيّة أخرى، إضافةً إلى السياق الإقليمي والدولي وانعكاساته المحليّة. لذلكَ لا يُمكن تحليلُ وتحديد تأثيرات جرائم الاغتيال على نَحوٍ إجمالي، بل بِتَناولٍ خصوصيّة وسِياق كلِّ حالة، ومقاربتها بحيث يُظهر التحليلُ الأوَّلي ترابطَها وتكاملَها في آثارها أو فيما تَسعى إلى تَحقيقِه.

لا يعني ما سبق غيابَ المعاني والدلالاتِ والروابطِ الجامعة بين العشرات من جرائم الاغتِيال التي شهدها لبنان، أو بين سلاسل وموجات الاغتيالات المتعاقبة. فانطلاقًا من حوالي مئتي جريمة اغتيال أحصَيناها منذ الاستقلال، ستعمل الأوراق اللاّحقة ـ في إطار سلسلة الدراسات هذه ـ على تَبيان

وجـودِ سلاسـلَ تتشـكّل كُلٌّ منهـا مـن مجموعـةً مترابطـة مـن الاغتِيـالات، وينبغـي بالتالـي قراءتُهـا وتحليلُهـا فـي سـياقاتِها ودلالاتِهـا وتأثيراتهـا المشـتركة.

ما هو الاغتيالُ السياسيُّ ومَن المستهدَف فيه؟

يبـدو الاغتيـال السياسـي للوَهلـة الأولـى واضـحَ المعانـي والـدلالات. فهنـاك إجماعٌ علـى أنّـه عمليَّـةُ قتـلٍ متعمَّـد عـن سـابقِ تصـوّرٍ وتصميـم، تسـتهدفُ شـخصًا أو أشـخاصًا بعينِهـم، لأسـبابٍ وغايـاتٍ سياسـيّة. لكـنّ النظـرَ وبقـدرٍ مـن التأنّـي فـي اسـتخدام كلمـة «اغتيـال» وفيمـا تثيـرُه مـن نقـاش، يكشـف أسـئلةً ومسـائلَ خلافيّـة تتعلّـقُ بتعريـفِ مفهـومِ الاغتيـال السياسـي، وتحديـدِ نطاقِـه ومضامينِـهِ الحقوقيّـة، وتعييـن مـن تسـتهدفُهم عمليّاتُـه والجهـات التـي تنظِّمهـا وتَقِـف وراءَهـا.

ويتصـدّر ترسـيمُ دائـرة مـن تَصِـحُّ الصفـةُ السياسـيّة علـى قتلِهـم، الخـلافَ حـول تعريـفِ الاغتِيـال السياسـي فهنـاك مقاربـاتٌ كثيـرة تَقْصُـرُ دائـرةَ الاغتِيـال السياسـي علـى عمليّـاتِ قتـلِ الرؤسـاء وكِبـار الشـخصيّات السياسـيّة العامّـة. ولكـنَّ أهميّـة المُغتالين السياسـيّة غالبًـا مـا تختلـف معاييرُهـا وتتبايـن وفقًـا للظُّـروف والأوقـات، والبلـدان، والمقاربـات. وتشـيرُ بعـض الدراسـات إلـى تغيُّـرٍ ملحـوظ فـي فئـات المسـتهدَفين وصفاتِهـم ومواقعِهـم. ورغـم أنَّ الاغتيـال السياسـي مـا انفـكّ يَسـتهدف الرؤسـاء وكبـارَ المسـؤولين فـي بلـدانٍ كثيـرةٍ مـن العالـم – إذْ أَحصَـت إحـدى الدِّراسـات نجـاح ٧٨ عمليّـة اغتِيـال رؤسـاء دوَل منـذُ الحـرب العالميّـة الثانِيـة، ومِنهـم جـون كينيـدي (الولايـات المتحـدة)، أنـور السـادات (مصـر)، أنديـرا غانـدي (الهنـد)، وإسـحق رابيـن (إسـرائيل) –، إلّا أنّ سـماتٍ جديـدةً ميّـزت العنـفَ السياسـيَّ فـي العقـود الأخيـرة: توسّـعٌ هائـلٌ فـي التوسُّـل بالاغتيـال، وشـمولُه أعـدادًا متزايـدة مـن فئـاتٍ وأشـخاصٍ متنوّعين فـي مواقعِهـم ومراتبِهم وأدوارِهـم السياسـيّة والاجتماعيّـة. فشَـملَت الاغتيـالاتُ أعضـاءَ مجالـسَ بلديَّـة، ومعارضيـن وناشـطين سياسـيّين ونقابيّيـن، وإعلاميّيـن وصحافيّيـن. فـي البرازيـل مثـلًا، اغتيل ٢٢٤١ شـخصًا بيـن عامَـي ٢٠٠١ و٢٠١٧، بينهـم سياسـيّون محليّـون ورؤسـاء بلديّـات وأعضـاءَ مجالـسَ محليّـة؛ فأثنـاءَ الانتخابـات البلديّـة وحدَهـا سـنة ٢٠٢٠، أُغتيـل أكثـرُ مـن ٨٢ مـن المرشَّـحين والسياسـيّين المحليّيـن. فـي كولومبيـا، حَصـدَ الاغتيـال أكثـرَ مـن ٩١٧ شـخصًا مـن الناشـطين و«القيـادات الاجتماعيّـة» مـا بيـن ٢٠١٦ و٢٠١٩. وفـي العـراق، اسـتَهدفت عمليّـات الاغتِيـال عقـبَ إسـقاطِ نظـامِ صـدام حسـين مئـات العلمـاء والأكاديمييـن العراقييـن. وابتـداءً مـن تشـرين الأول ٢٠١٩، بـرز الاغتيـال كوسـيلة لقمـع الانتفاضـة الشـعبيّة العراقيّـة وإخمادِهـا، فحصـدَ مئـاتٍ مـن ناشـطيها البارزيـن وسـواهِم مـن المثقّفيـن. وعلـى غـرار بلـدان عـدّة، تكاثـرت وتنوَّعـت فـي لبنـان المواقـعُ السياسـيّة والاجتماعيـة للّذيـن اسـتهدفَهم الاغتيـالُ، فتزايـدَ عددُهـم ولـم يقتصِـروا علـى القـادة والرؤسـاء والزعمـاء السياسـيين، ومتصـدّري المناصـبِ والمواقعِ السياسـيّة والاجتماعيّـة والإعلاميّـة، بـل شـملت الاغتيـالات العشـرات مـن كـوادر أحـزاب معيّنـة.

تُملـي علينـا هـذه الوقائـع توسـيعَ دائـرةِ الاغتِيـال السياسـيِّ فـي مقاربتِنـا، وعـدمَ حصرهـا بالقيـادات والشـخصيّات السياسـيّة والاجتماعيّـة النافـذة، لتشـملَ كلَّ جريمـةِ قتـلٍ اسـتهدَفت عمـدًا وعـن سـابقِ تصـوُّرٍ وتصميـمٍ شـخصًا بعينِـه، لغايـة سياسـيّة، مهمـا كانَ منصـبُ هـذا الشـخص أو دورُه أو موقعُـه السياسـيّ والاجتِماعـيّ.

أنظمةٌ تغتالُ مُعارضيها

لا مبالغـةَ فـي القـول إنّ معظم جرائم الاغتِيال والقتل السياسـيَّين تقترفُهـا أجهـزة الـدُّوَل، لتصفيـةِ معارضيهـا ومَـن تستشـعِر فيهـم خطـراً قـد يُهـدّد نظامَهـا القائـم وفئاتـه المسَـيطرة. وفيمـا كان الانتِبـاهُ ينصـبُّ غالبًـا علـى عمليّـات اغتيـالِ كبـار المسـؤولين السياسـيّين، كانـت أنظمـةُ الـدولِ السـلطويّة تتوسَّـع فـي اغتِيـال المعارضيـن والمنشـقّين عنهـا، دونَ أن تحظـى تلـك الجرائـمُ بالكثيـر مـن الاهتِمـام.

وبعـد نهايـةِ الحـربِ العالميـة الثانيّـة، عـابَ المـؤرِّخُ وعالـم الاجتمـاع الأميركـي الهنغـاري الأصـل، أوسـكار جازسـي Oszkar Jaszi، علـى الباحثيـن فـي العلـوم الاجتماعيّـة والسياسـيّة إيلاءَهـم عمليّـات اغتِيـال زعمـاء الـدُّوَل والمسـتبِدّين جُـلَّ اهتمامِهـم، مُهمِليـن دراسـةَ وتحليـلِ جرائـم القتـلِ السياسـيِّ التـي يرتكبُهـا أولئـك الزعمـاء ضـدَّ مـن يَـرون فيهـم خطـرًا يُهـدِّد سـيطرتَهم وسـطوَتهم. وربَّمـا كان تقريـرُ منظَّمـة العفـو الدوليّـة لعـامِ ١٩٨٣ عـن «القتـل السياسـي» الـذي ترتكبُـه الحكومـات أُولـى الدراسـاتِ الشـاملةَ عـن هـذهِ الظاهـرة وانتِشـارها فـي العالـم. وبيّـن التقريـرُ أنَّ ثمّـةَ مئـاتَ ألـوف مـن المواطنيـن فـي العالـم، عمـدت حكوماتُهـم، فـي السـنوات العشـرِ السـابقة لنشـر التقريـر، إلـى قتلِهـم عـن سـابقِ إصـرار وترصُّـد، خـارجَ أيّة إجـراءات قضائيّـة وقانونيّـة.

إزاء تزايُـدِ حـالات «الإعـدام بإجـراءات موجَـزة»، أَنشـأت لجنـةُ حقـوق الإنسـان فـي الأمـم المتحـدة منصـبَ مقـرّر خـاص يتمحـوَر حـول حـالات الإعـدام هـذه. وتشـمل ولايـةُ المقـرّر الخـاصّ البلـدان كلَّهـا، بِصرف النظـر عمّـا إذا كانـت هـذه الدولة أو تلـك قـد صادقـت علـى الاتفاقيّـات الدوليّـة ذات الصلـة. غيـر أنَّ شـيوعَ ممارسـة الاغتيـال السياسـيّ وسـواه مـن أشـكالِ القتـلِ التعسُّـفي التـي لا تشـمُلها حـالاتُ «الإعـدام بإجـراءات موجَـزة»، حمـلَ لجنـة حقـوق الإنسـان فـي قرارهـا ٧٢/١٩٩٢ إلـى توسـيعِ نطـاق ولايـة المقـرِّر الخـاصِّ، ليشـمُل حـالات الإعـدام «خـارج القضـاء»، والإعـدام «بإجـراءات موجَـزة أو تعسُّـفيّة»، أيْ جميـعَ انتِهـاكات الحـقِّ فـي الحيـاة الـذي يكفلُـه عـددٌ كبيـرٌ مـن الصكـوكِ الدوليّـة لحقـوقِ الإنسـان. وسـاهم اهتُمـام الأمـم المتَّحـدة ومنظَّمـات حقـوق الإنسـان المتزايِـدُ بعمليّـاتِ القتـل السياسـي، لا سـيَّما تلـك التـي ترتكبُهـا الـدوَل، فـي الوصـول إلـى تعريـفٍ أكثـرَ وضوحًـا لتلـك الجرائـم علـى اختلافِهـا، بمـا فيهـا الاغتِيـال السياسـيّ، وإلـى وضـعِ المفاهيـمِ المتعلّقـة بالأبعـادِ الحقوقيّـة المرتبِطـة بهـا.

تعريف منظَّمات حقوق الإنسان

ولقـد عرَّفـت منظَّمـة العفـو الدوليّـة ومنظّمـة هيومـن رايتـس ووتـش «القتـلَ السياسـيّ» ـــ والاغتيـالُ مـن ضمنِـه ـــ بوصفِه عمليَّـةَ قتـلِ أفـرادٍ قتلًا تعسـفيًّا غيرَ مشـروع، بسـببِ نشـاطاتِهم أو مُعتقداتِهـم السياسـيّة، أو مـا يُنسَـب إليهـم منهـا. انطلاقًـا مـن ذلـك، ميّـزت المنظّمـات الحقوقيّـة الدوليّـة، وكذلـك لجنـة حقـوق الإنسـان فـي الأمـم المتَّحـدة، بيـن القتـلِ السياسـيِّ الـذي ترتكبُـه الـدول والموصـوفِ كجريمـة «إعـدامٍ خـارجَ نطـاق القضـاء»، وبيـن القتـلِ السياسـيِّ «العمـديِّ والتعسـفيِّ» الـذي ترتكبُـه منظّمـاتٌ مسـلّحةٌ خارجـةٌ عـن سـلطاتِ تلـك الـدول. وجـرى تعريـفُ تلـك الجرائـم علـى أنّهـا «عمليّـاتُ قتـلٍ غيـرِ قانونيّـة ومتعمَّـدة، تُنفَّـذ بأمـرٍ مـن الحكومـة أو بتواطُئهـا أو إذعانِهـا».

ومـن شـأنِ هـذا التوصيـفِ أن يَحمل علـى التمييز بيـن الاغتِيالاتِ وجرائـمِ القتـلِ السياسـيِّ التـي ترتكبُهـا الـدول وعمليّـاتِ القتـلِ الأخـرى. وهـذا بالتشـديدِ علـى مجموعـة مـن العناصر:

• القتلُ ليسَ عرضيًّا، بل متعمَّدًا، ومع سبقِ الإصرار والترصُّد.

• القتـلُ السياسـيُّ هـو عمليّـة إعـدامٍ تنفّذُهـا سـلطات الدولة، أو تتواطـؤ علـى تنفيذِهـا خـارجَ أيّـةِ إجـراءاتٍ قانونيّـةٍ أو قضائيّـةٍ، وتنتهـكُ مجموعـةً مـن القوانيـن والمعاييـر الوطنيّـة والدوليّـة. أمـا عامـلُ غيـابِ الشـرعية فيُميِّـز الإعـدامَ خـارج نطـاق القضـاء عـن القتـلِ دفاعًـا عـن النفـس، وعـن الوفيّـات الناجِمـة عـن اسـتخدام القـوّة فـي إنفـاذ القانـون، وعـن عمليّـات القتـلِ فـي الحـرب والنزاعـات المسـلَّحة التـي تحكُمُهـا القوانيـن الدوليّـة، كمـا يميِّـزُه بالطبـع عـن عُقوبـة الإعـدام التـي تَصـدر عـن حكـم قضائـي.

• يُنفَّـذُ الإعـدامُ خـارجَ نطـاقِ القضـاء بأمـرٍ مـن الحكومـةِ أو برِضاهـا. وهـو يَصـدر غالبًـا عـن سياسـةٍ حكوميّـة تَهـدِف إلـى تصفيَـة أشـخاصٍ محدَّديـن. وغالبًـا مـا تُتَّخـذ قـراراتُ التصفيَـة تلـك علـى أعلـى المسـتويات الحكوميَّـة. وفـي حـالاتٍ أخـرى تتواطـؤ الحكومـة وتتعمَّـد إفشـالَ التحقيقـات الجنائيـة، أو تمتنِـع عـن اتِّخـاذ تدابيـرَ تَحـول دون وقـوع مزيـدٍ مـن تلـك الجرائـم. وبذلـك يُميِّـز هـذا المفهـومُ بيـن عمليّـات «الإعـدام خـارجَ نطـاق القضـاء»، والقتـلِ لأسـبابٍ «خاصّـة» أو عمليّـات القتـل التـي تتعـارَض مـع سياسـةِ الحكومـة الرسـميّة وتنتهِكُهـا. فـإذا مـا أقـدمَ أحـدُ أفـراد القـوى الأمنيّـة مـن تلقـاء نفسـهِ علـى قتـلِ شـخصٍ مـا لأسـباب شـخصيّة، وقامـت السـلطاتُ بتوقيـفِ المجـرم ومحاكمتِـه ومعاقبتِـه، لا تُعتبَـر الجريمـةُ التـي ارتكبهـا إعدامًـا خـارج نطـاق القضـاء. فالجريمـة فـي هـذه الحـال لـم ترتكـب بأمـر الحكومـة أو برضاهـا، كمـا أن الحكومـة لـم تعمـد إلـى تجنّـب التحقيـق الجنائـي فـي الجريمـة أو إلـى إفشـاله.

• يشـمل مفهـومُ الإعـدامِ خـارجَ نطـاق القضـاء أنواعًـا عـدّة مـن عمليّـات القتـل. فـي معظـم الحـالات، يُعيَّـن الأفرادُ المسـتهدَفون بالقتـل بقـرارٍ مسـبَق ويحـدَّدون بعينِهـم. وبعضهـم يَغتالُهـم مَجهولـون فـي الشـوارع أو فـي بيوتهـم أو فـي أماكـنَ أخـرى. والبعـضُ الآخـر منهـم يتعـرَّض للخطـف ثـمّ يُقتـل، أو يجـري اعتقالُـه واحتجـازُه لمـدّة مـن الزمـن وعلـى نحـوٍ غيـرِ قانونـيٍّ ثم يُقتـل بعـد تعذيبـه أحيانًـا. وفـي حـالاتٍ أخـرى، يُقتـل أشـخاصٌ قتـلًا جماعيًـا، بجريـرةِ مـا يُنسـبُ إليهـم مـن انتمـاء إلـى تيّـارٍ سياسـي معيّـن. فيجـري مثلًا إطـلاق النارِ علـى مُظاهـرةٍ أو تجمُّعٍ سـلميٍّ بقصـدِ القتـل المتعمَّـد. وغالبًـا مـا تُواكِـب هـذا النمـطَ مـن جرائـمِ القتـل عمليّـاتُ ترهيـبِ الشـهود وأقـاربِ الضحايـا، وإخفـاءِ الأدلّـة، وتهديـدِ القضـاة.

• وهـذا التعـدّدُ فـي أشـكالِ القتـل السياسـي داخـلَ حـدود الدولـةِ التـي تُقـدِم سـلطاتُها عليـه، كثيـرًا مـا يَترافـق مـع تَنظيـمِ عمليّـاتِ اغتيـالٍ سياسـيٍّ سـرِّيَّة خـارجَ حـدودِ الدولـة، وتسـتهدِف المعارضيـن والمنشَـقّين الذيـن يلجـؤون إلـى دولٍ أخـرى. وقدَّمـت ليبيـا القذّافـي والجمهوريّـة الإسـلاميّة الإيرانيّـة وسـوريا الأسـد والسـعوديّة والعـراق أمثلـةً بـارزةً علـى ذلـك.

• تُنفِّـذ عمليّـات القتـلِ السياسـيِّ المذكـورةَ أعـلاه قـوى الجيـش والشـرطة والقـوى الأمنيّـة الأخـرى، أو وحـداتٌ خاصّـة و«كتائـب مـوت» سـرِّيّة تُنشـأ لهـذا الغـرض. لكـنَّ الحكومـات التـي ترتكِـب هـذه الجرائـم، غالبًـا مـا تُحاوِل التسـتّر والنكـران. فتَنفـي حدوثَها، أو تُلبِسـها لُبـوسَ الشـرعيّة، فتزعـم مثـلًا أن القتـل أتـى دفاعًـا عن النفـس أو مواجهـةً لأعمـالِ شـغبٍ وعنـف، أو تَنسـبُها إلـى قـوى المعارضـةِ نفسِـها المسـتهدَفُ أفرادُهـا بعمليـات القتـل.

توصيفُ الشرائع الدوليّة

تُعتبَـر عمليّـات الاغتيـال والقتـلِ السياسـيّ، مهمـا كانـت الجهـةُ التـي ترتكبُهـا، انتهـاكًا للحـقِّ فـي الحيـاة الـذي تكفلُـه الشـرائع الدوليّـة لحقـوق الإنسـان، ولا سـيّما الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان (المـادة ٣)، والعهـد الدوليّ الخـاصّ بالحقوق المدنيّـة والسياسـيّة الـذي ينـصّ فـي المـادّة السادسـة منـه بأنّـه «لا يجـوزُ حرمـانُ أحـدٍ مـن الحـقِّ بالحيـاة تعسُّـفًا». وعندمـا ترتكـبُ سـلطاتُ الـدول هـذه الجرائـم، تُوصـف بأنّهـا عمليّـاتُ «إعـدامٍ خـارجَ نطـاق القضـاء»، وتعتبَـر انتهـاكًا

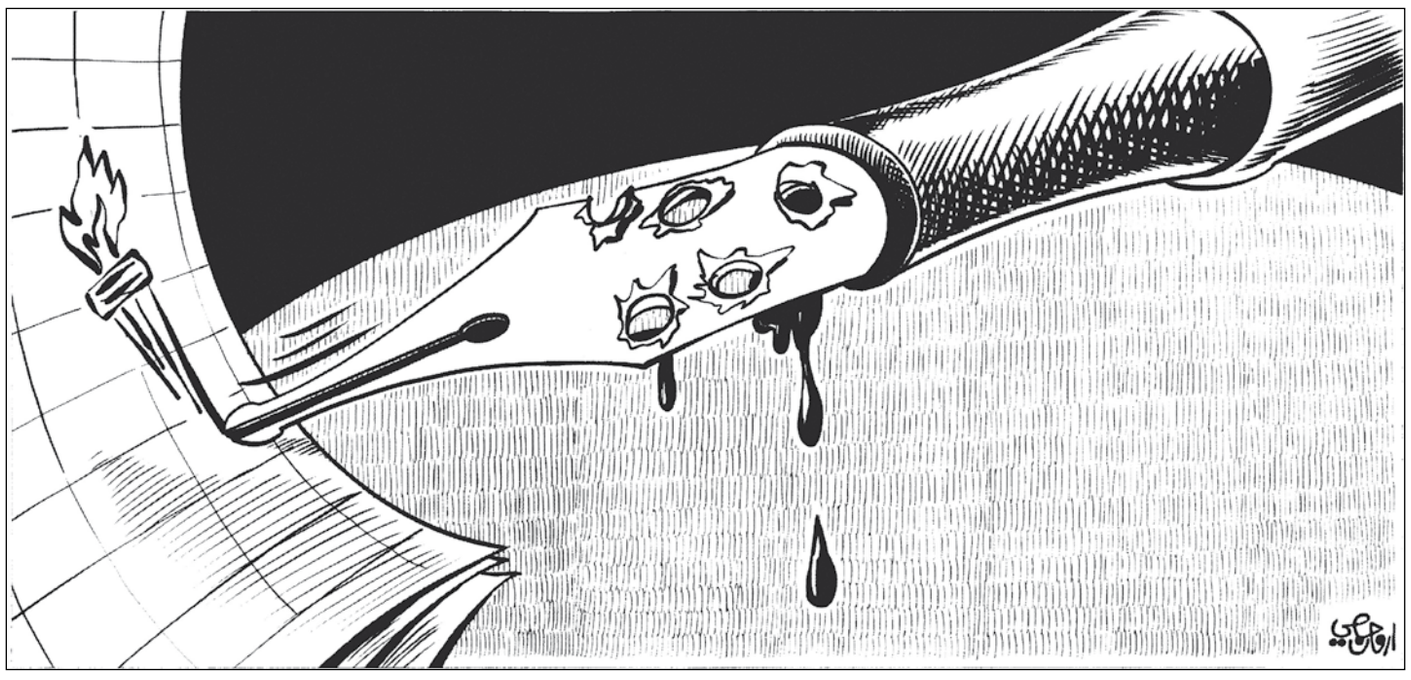

المصدر: جريدة النهار اللبنانية

مضاعَفًا للحقِّ بالحياة. فبينَما تنصّ المادة السادسة من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة بأنّ «على القانون أن يحميَ» هذا الحق، تقوم الدولة نفسُها بانتهاكِه.

وفوق ذلك، نصّت المادة ٤ من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، التي اعتمدَها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٥/١٩٨٩ بتاريخ ٢٤ أيّار/مايو ١٩٨٩ على ما يلي: يتوجّب على الحكومات أن تحظر، بموجب القانون، جميعَ عمليّات الإعدامِ خارج نطاق القضاء، وعليها أن تكفَل اعتبارَ هذه العمليات جرائمَ بموجبِ قوانينِها الجنائيّة، ويُعاقَب عليها عُقوباتٍ مناسبَةً تُراعي خطورتَها. شدَّدت المادَّةُ إيّاها على عدمِ جَواز التذرُّع بالحالات الاستثنائيّة، مثلَ حالةِ الحرب، أو عدمِ الاستِقرار السياسيِّ الداخلي، أو أيّ حالة طوارئَ عامّةٍ أخرى، لتبرير عمليّات الإعدام هذه، أو أيِّ انتقاصٍ من حقِّ الفرد في الحياة والأمنِ الشخصيّ.

اغتيالاتٌ على أراضي دولٍ أخرى في زمنِ السلم

إنّ عمليّات الاغتِيال والقتل السياسي التي تنفِّذُها أجهزةُ دولةٍ ما على أراضي دولةٍ أُخرى وفي زمن السلم، سواءً كانت هذه العمليّات تستهدِف مواطنيها أو مواطني الدولة التي يتمّ الاغتِيال في أراضيها، تُعتبَر انتهاكًا جسيمًا لمجموعةٍ من القوانينِ والمعاهداتِ الدوليّة. فهي أولاً بوصفِها جرائمَ إعدام خارج نطاق القضاء، تُمثّل انتهاكًا للحقِ في الحياة الذي، كما سبَق القول، تكفلُه الصكوكُ الدوليِّة لحقوق الإنسان، والعهدُ الدوليّ الخاصُّ بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة. ولكنَّها، بالإضافة إلى ذلك، تُمثّل أيضا انتهاكًا للقانونِ الدوليّ المتعلّقِ بالمعاهدات، والواردِ في ميثاق الأمم المتَّحدة. فمع تشكيلِ الأمَمِ المتَّحدة في عام ١٩٤٥، وافقت الدول الأعضاءُ على القانون الدوليّ الواردِ في ميثاقِها الذي تنصُّ المادّة ٢ (٤) منه على أن «يمتنعَ أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدوليّة عن التهديدِ باستعمال القوة، أو استخدامِها ضدَّ سلامةِ الأراضي، أو الاستقلالِ السياسيّ لأيّة دولة، أو على وجهٍ آخر لا يتّفق ومقاصد الأمم المتّحدة». وفي هذا الإطار، تُعتبر عمليّات الاغتيال التي ترتكبها أو تشارك فيها دولةٌ ما في أراضي دولةٍ أخرى، انتهاكًا خطيرًا لسيادةِ تلك الدولة وسلامةِ أراضيها.

من هنا، وعلى سبيل المثال، أكَّدت قراراتُ مجلس الأمن المتعلّقة بجريمةِ اغتيال رفيق الحريري وسلسلةِ الاغتِيالات التي تلتها، والتي اتُّهمت أجهزةُ النظام السوريِّ بالمشاركة في تدبيرها، «أنَّ ضلوعَ أيِّ دولة في هذا العمل الإرهابي يشكّل انتهاكًا خطيرًا من جانب تلك الدولةِ لالتزاماتها بالعمل على منعِ الإرهاب والامتِناع عن دعمه، (...) وأنّه يصلُ أيضًا إلى حدِّ كونِه انتِهاكًا خطيرًا لالتزامِها باحترام سيادةِ لبنان واستقلالِه السياسيّ». وكانت تلك القراراتُ في كُلٍّ منها تُكرّر الدعوة «إلى الاحترامِ الصارمِ لسيادة لبنان وسلامتِه الإقليميّة ووحدتِه واستقلالِه السياسيّ تحت السلطة الوحيدة والحصريّة للحكومة اللبنانيّة».

بَيد أنَّ بعض الدول لم تمتنع عن تدبير هذه الجرائم وتنفيذها خارج حدودها، على الرغم ممّا يمثله ذلك الفعل من انتهاكاتٍ جسيمة. وبَرزت بعضُ دولِ منطقتنا التي تسودُ فيها أنظمةٌ استبداديّة سلطويّة - كحال ليبيا وإيران مثلًا - بينَ أكثر دول العالم ارتكابًا لجرائمِ اغتيال المعارضين الذين غادَروا بلدانهم فلجأوا أو هاجروا إلى بلدانٍ أخرى. وكان أن برزَ في هذ الحيّز نظامُ حافظ الأسد منذُ منتصفِ السبعينات في سوريا في توسُّل الاغتيالات والقتل السياسيّ للسيطرة على لبنان واستِتباع طوائفه وأحزابِه وقواه السياسيّة. وتبعَه وشاركه في ذلك نظام الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة منذ بدايةِ الثمانينيّات. ولم يَقتصِر نشاطُ النظامِ الإيرانيِّ على لبنان، بل توسّع وامتدّ إلى العراق، متّبعًا سياسةَ تصميم هذ النوع من الجرائم وتنفيذِها على نطاقٍ واسعٍ منذ سقوط نظام صدام حسين العراقي. وأمعنَ حلفاؤه في استخدام تلك السياسة، فاغتالَ مئات الثوّار والناشطين السلميّين لإخماد انتِفاضةِ تشرين ٢٠١٩ العراقية.

اغتيالاتٌ خارجَ الحدودِ بذريعة الحرب على الإرهاب

كانت إسرائيل، على الأرجح، دولةً سبّاقة في اعتِمادِ الاغتيالِ السياسيّ وسيلةً أساسيّة من وسائلِ الحرب وتوطيدِ دعائم الاحتلال. فمنذ انطلاقِ المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة في السبعينيّات، شرعت أجهزةُ المخابرات الإسرائيليّة في حملة اغتِيال قيادات الثورة الفلسطينية وكوادرها في بلدانِ الشتات الفلسطينيّ، فتوسّع نشاطُ اغتيالاتها صَوبَ بلدان عدَّة من العالم، بلا اكتراثٍ بالحدود السياسيّة والجغرافيّة للدول. ومع انطلاقِ الانتِفاضة الفلسطينيّة الأولى نهاية ١٩٨٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلَّة في عام ١٩٦٧، جَعلت القوّات الإسرائيليّة من اغتيال مئاتِ المحتجّين والناشطين الفلسطينيّين البارزين سياسةً منهجيّة لإخماد الاحتِجاجات. وفي حروبِها مع حركة حماس ومنظّمة الجهاد الإسلامي وعليهما في غزّة والضفة الغربيّة، جعلت إسرائيل الاغتيالاتِ وسيلةً أساسيّةً في تلك الحرب.

وكانت إسرائيل سبّاقة أيضًا في محاوَلات إلباس عمليّات الاغتيال السياسيِّ لبوسًا شرعيًا، بحجّة الدفاع عن النفس حينًا، والحرب على الإرهاب أحيانًا أخرى. فتذرّعت بأنّ المادّة ٥١ من ميثاق الأمم المتَّحدة تمنَحُ جميع الدوَل الحقَّ في الدفاعِ عن نفسها، وبأنّها تستخدم القوَّة على نحوٍ مشروع ودفاعًا عن النفس ضدَّ تهديدٍ إرهابي وشيك. لذا نَفَت عن عمليّات قتلٍ من تُحدِّدُهم وتُعيِّنهم مُسبقًا من الضحايا صفةَ الاغتِيال السياسي. وأَدرَجت هذا النمطَ من العمليّات في خانةِ الاستِخدام المشروع للقوّة العسكريّة المُميتة. وفي هذا السياق، بادرت إسرائيل إلى إعادة تسمية الاغتيالات، فأطلقت عليها تسميةَ عمليات «القتل المستهدف».

تكرَّست هذه التسمية ومعها تعويم أعمال الاغتيال من قِبل الولاياتُ المتَّحدة عقبَ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولئن كانت أجهزةُ مخابراتِ الولايات المتّحدة الأميركية قد تورّطت في الستينيّات في عمليّاتٍ استهدفَت قادةً سياسيّين في عدّة دولٍ (كوبا، الدومينيكان، الكونغو، وفيتنام الجنوبية)، فإنّ الكشفَ عن ذلك في سياقِ فضيحةِ ووترغيت منتصفَ السبعينيّات، دفعَ مجلسَ الشيوخ في العام ١٩٧٥ إلى إنشاء لجنةٍ برئاسةِ السناتور فرانك تشيرش Franck Church «للتحقيق في مجمل أنشطة المخابرات الحكوميّة»، بما فيها تورُّطُ وكالةِ المخابرات المركزيّة في بعض محاولات الاغتيال. وترافق عملُ لجنةِ التحقيق تلكَ مع إعلان الرئيس فورد في حزيران ١٩٧٥ حظرَ استخدام إدارتِه الاغتيالَ السياسيَّ. وتلا إعلانَه ذاك إصدارُه الأمرَ التنفيذي ١١/٩٠٥ في ١٨ شباط ١٩٧٦، فحظر الاغتيال ونصَّ على أنّه «لا يجوزُ لأيِّ موظّف في حكومة الولايات المتّحدة أن ينخرطَ في اغتيالٍ سياسي، أو في تآمر يساعد أو يؤدّي إليه». وفي العام ١٩٧٨ جدّد الرئيس كارتر ذلك الحظر، ومثلُه فعل الرئيس ريغان في ١٩٨١.

لكنَّ ذلك الحظرَ المفروضَ على الاغتيالات بدأ ينهارُ بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، مع ما أسمَته إدارةُ جورج بوش الحربِ على الإرهاب. إضافةً إلى استعادتِها واعتمادِها التبريرات الإسرائيليّة، اعتبرَت الإدارةُ الأميركيّة أنَّ القواعِدَ القديمةَ للحرب (بما فيها السياساتُ المتعلّقة بأسرى الحروبِ وحظرِ التعذيب) لا تسري على الحربِ على الإرهاب، حيث إنَّ القوّات الأميركيّة تواجِه شبكاتٍ إرهابيّة وليس دولًا. واعتبرت الإدارةُ الأميركيّة أيضًا أن الحظر المفروضَ على الاغتيال، يَنطبِق على القادة السياسيّين وحدهم وفي وقت السلم فقط. وبعد ذلك، أعادت إدارةُ باراك أوباما التأكيد على منطق عهد بوش وحُجَجِه للتوسُّع في سياسة «القتل المستهدَف». وباختصار، رأت الإدارةُ الأميركيّة أنَّ عمليات «القتل المستهدَف» ليست عمليات اغتيالٍ أو إعدامٍ خارجَ نطاقِ القضاء، بل هي عمليّاتُ قتلٍ شرعي يَسمح بها قانونُ الحرب.

لا يتسّع المجال هنا لنقاش الحُجَج الإسرائيليّة والأميركيّة التي سبقَ لنا ذكرُها. لذا نكتفي بالإشارة إلى أنّ مكتبَ الأمم المتَّحدة للمقرّر الخاص (المعنيِّ بحالات الإعدام خارجَ القضاء أو بإجراءات موجَزة أو تعسُّفيًّا) ومنظَّمةَ العفو الدوليّة ومنظَّمةَ هيومن رايتس ووتش وغيرهَما من المنظّمات الدوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان، كلُّ تلك المنظَّمات انتقدت مرارًا وتكرارًا تبريرات السلطات الإسرائيليّة والأميركيّة سياسةَ الاغتِيالات، وأكَّدت على أنها تَتنافى مع الحقائق وتتناقَض مع القانون الدولي. واعتبرت أيضًا أنَّ ما يسمّى عمليّات «القتل المستهدَف» غيرُ قانونيّة، وتنتهِك القانون الدوليَّ لحقوق الإنسان والقانون الإنسانيَّ الدولي. وفي تقريرِه المقدّم إلى الجمعيّة العامّة للأمَم المتَّحدة في ٨/١٦/ ٢٠٠٧، أكَّد فيليب ألستون Philip Alston المقرّرُ الخاصُّ المعنيُّ بحالات الإعدام خارجَ نطاقِ القضاء أو بإجراءاتٍ موجزةٍ أو تعسُّفيًّا، أنّ «المُمارسات القديمة لا يُمكن أن تُصبح جديدةً، إنْ أُطلِقت عليها تسمياتٌ جديدة».

منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث

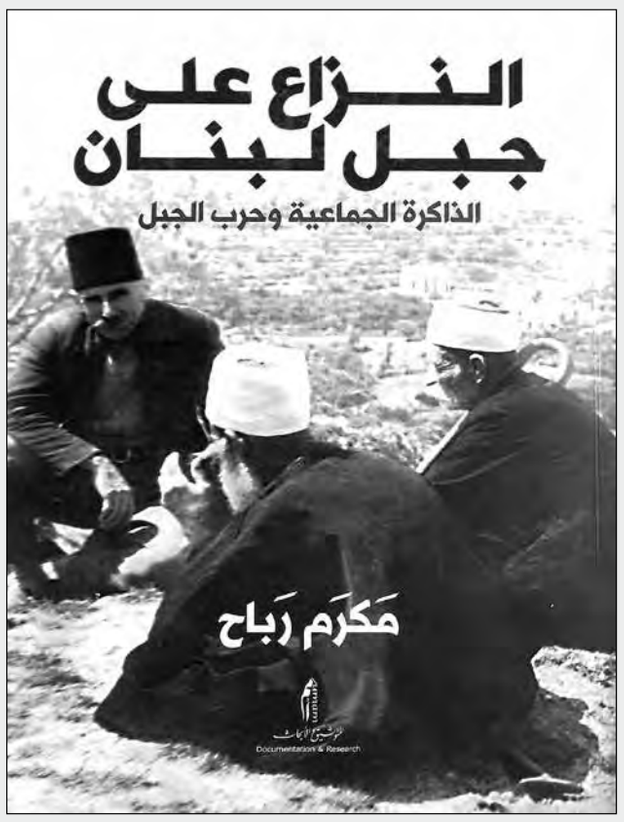

النزاع على جبل لبنان

الذاكرة الجماعية وحرب الجبل

مكرم رباح

صدر هذا البحث بدايةً بالإنكليزية بعنوان Conflict on Mount Lebanon عام ٢٠٢٠ وترجمته رلى ذبيان إلى العربية وحرره لقمان سليم ليعرَّب «بلغة سليمة مسبوكة سبكًا كما كان [...] يحب، لغة تميزه وصديقه سعيد الجنّ»، كما يعبّر رباح في الاستهلال الذي كتبه تحيّة لصديقه لقمان إثر اغتياله ليل ٣ شباط ٢٠٢١.

والكتاب كما يعلنُ في مقدمته «محاولة لسبرِ التأثير الذي تركته الذاكرة الجماعية على تحديد مسار النزاع وطبيعته بين المكونين الدرزي والماروني في جبل لبنان، في ما اصطلح على تسميته بحرب الجبل في العام ١٩٨٢». وذلك من خلال إعادة بناء الأحداث التي شهدتها هذه الحرب «من خلال تأثير بنية الذاكرة الجماعية ومنظورها». بهدف تحقيق فهمٍ أفضل «للنزاع ولعواقبه على كل من المكونين وعلى ما يتجاوزهما، وبخاصة عملية تسوية هذا النزاع بعد الحرب، بما قد يجيز اعتماده كأنموذجٍ قابل للتطبيق على نزاعات مكونات أخرى في البلاد، كما في المنطقة على العموم».

يعتمد الكتاب في مقاربته بشكل أساسي على التاريخ الشفوي ويلجأ إليه بشكل مكثّف بغرض استكشاف الكيفية التي اعتمدتها الذاكرة الجماعية في تشكيل النزاع بين الدروز والموارنة.

تعرضُ الدراسة في أوّلها للمدارس الفكرية المختلفة التي تعالج موضوع الذاكرة في ما أنتجته من دراسات. وتطرح في آخرها مثلَين محليَيْن بيّنين عن الوكالة الناشطة التي تتوسلُها مراكز القوة لتعزيز الحس بالجماعية. الأول ما أصدرته نشرة المسيرة القواتية من قصة أسبوعية مصورة بعنوان «بطل اسمه شربل». والثاني زجلية حرب الجبل لصاحبها طليع حمدان الحافلة بأمثلة عن ما تريد مراكز القوة الدرزية أن يبقى حيًا في أبناء الطائفة من حيث هم جماعة والموارنة من حيث هم أعداء مفترضون.

فصول الدراسة الثمانية، أولًا: الصراع الدرزي الماروني من خلال عدستَي الذاكرة الجماعية والتاريخ الشفوي، ثانيًا: كيف ينظر كل من الدروز والموارنة إلى الآخر. ثالثًا: مراكز السلطة وأركان الهوية الجماعية. رابعًا: الطريق إلى النزاع. خامسًا: نقطة اللاعودة. سادسًا: حرب الآخرين والضغينة بين الدروز والموارنة. سابعًا: لقاء التاريخ بأرض المعركة. ثامنًا: ختام الاقتتال وترميم الذاكرة والحفاظ عليها.

من ديوان الذاكرة اللبنانية: www.memoryatwork.org

حسين مصطفى طليس: من الاغتيال إلى الهروب

• **١٨ أيلول ١٩٨٦:** اغتيال الملحق العسكري الفرنسي كريستيان غوتيير أمام السفارة الفرنسية في الحازمية مار تقلا.

• **٦ شباط ١٩٧٨:** إلقاء القبض على العريف حسين مصطفى طليس في الحازمية من قبل جهاز المكافحة في الجيش اللبناني بعد تفتيش سيارته التي كان فيها متفجرات، وتبين من التحقيق أن طليس وشركائه قاموا باغتيال الملحق العسكري الفرنسي بالإضافة إلى العديد من العمليات في ما كان يعرف بـ «بيروت الشرقية» منها تفجير سيارات مفخخة ومحاول اغتيال الرئيس كميل شمعون، وورد في محاضر التحقيق كما نشرتها النهار العربي والدولي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٨٩ أن طليس ينتمي إلى جماعة «حزب الله» منذ أواخر ١٩٨٢.

• **١٥ نيسان ١٩٨٧:** مثّل طليس جريمة إغتيال الملحق العسكري الفرنسي.

• **١٤ نيسان ١٩٩٤:** المحكمة العسكرية تصدر حكماً بالإعدام وتخففه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بقاتل الملحق العسكري الفرنسي حسين طليس (محامي طليس: النائب السابق نزيه منصور)

• **٢٥ شباط ١٩٩٨:** تم تهريب حسين مصطفى طليس من مستشفى بحنس.

• **٢٣ حزيران ٢٠٠١:** تم إدانة أحمد ملحم وهبي المعروف بـ «أحمد الميجير» بتسهيل فرار حسين طليس وحكم عليه لمدة سنتين.

طليس يمثل جريمة اغتيال غوتيير

مثل محمد طليس ، عند السادسة من صباح امس ، جريمة اغتيال الملحق العسكري الفرنسي الكولونيل كريستيان غوتيير في ١٨ ايلول ٨٦ ، قرب السفارة الفرنسية في الحازمية .

وقد استعرض طليس كل المراحل التي مر بها تنفيذ الجريمة ، من ايقاف السيارة، الى اللحاق بالمغدور ، الى اطلاق النار عليه وهو واقف ، ومن ثم اطلاق النار عليه بعدما ارتمى ارضا .

وقد اشار المدعى عليه الى الامكنة المحددة التي تم فيها تنفيذ الجريمة .

وكان طليس احضر الى المكان مع مواكبة من شرطة الجيش ، وجرى تمثيل الجريمة في حضور مدعي عام التمييز القاضي جوزف فريحة ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فوزي داغر وقاضي التحقيق العسكري الياس موسى ، وضباط من الادلة الجنائية والاجهزة الامنية.

السفير، ١٥ نيسان ١٩٨٧، صفحة ٥

"النهار العربي والدولي" ينشر التقرير المتضمن محاضر التحقيق مع حسين طليس

هكذا اغتيل غوتيير ونجا كميل شمعون

للتذكير، ينشر "النهار العربي والدولي" تفاصيل محاضر التحقيق التي وضعت بعد انتهاء التحقيقات مع احد عناصر "حزب الله" المدعو حسين مصطفى طليس العريف في الجيش اللبناني والذي اقدم على اغتيال الملحق العسكري الفرنسي غوتيير في ١٩٨٦/٩/١٧، كذلك محاولة اغتيال الرئيس كميل شمعون في ١٩٨٧/١/١٧ اضافة الى اعمال ارهابية اخرى.

في ما يأتي نص التقرير:

١ – هويته:

– حسين مصطفى طليس، والدته ندى طليس، مواليد بريتال – قضاء بعلبك عام ١٩٦٠، عريف في الجيش اللبناني، تطوع بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٥، قطعته الكتيبة ١١٢ السرية ١٢١، مركزه الحالي المسبح العسكري في بيروت، شيعي، رقم سجل نفوسه ١٨/٢٩ بعلبك، اسمه الحركي "خليل": يسكن في الضاحية الجنوبية – حي السلم مفرق صحراء الشويفات.

٢ – شركاؤه:

١ – الحاج مهدي شحادة لبناني من الجنوب، في العقد الثالث من العمر، يسكن في بيروت – الضاحية الجنوبية – محلة بئر العبد، طويل القامة، معتدل البنية، حنطي البشرة، مرسل الشارب واللحية، متأهل وله ولد، يملك سيارة مرسيدس ٣٢٠ موديل ٧٨ لون ابيض يقودها بنفسه، كما انه يملك محلا لبيع الادوات الكهربائية في محلة الطريق الجديدة، قرب جامع الامام علي يديره بنفسه شيعي المذهب.

ب – الحاج حسين رمال، لبناني من بلدة الدوير، قضاء النبطية عمره ٣٨ سنة عازب يسكن مع اهله في الشياح قرب الجامع يستعمل عدة سيارات مختلفة تابعة لـ"حزب الله" كلها مسروقة وهو مساعد للحاج مهدي شحادة.

ج – منذر حسن رمال والدته فاطمة رمال من مواليد بيروت المزرعة اصلا من بلدة الدوير – قضاء النبطية، رقم سجل نفوسه ٣٤٣ شيعي المذهب، وله ولد يدعى احمد، اسمه الحركي "نادر" توسط له عند دخوله الى الامن العام الرئيس كامل الاسعد. وهو يسكن في الضاحية الجنوبية محلة برج البراجنة، عين السكة، الساحة العامة.

د – محمد مصطفى طليس والدته ندى طليس مواليد بريتال قضاء بعلبك عام ١٩٦١ ومن سكانها اصلا، شقيق العريف حسين طليس، حالياً مقيم في حي السلم قرب مفرق صحراء الشويفات، متأهل من اللبنانية غنية يونس وله ولد واحد يدعى قاسم، شيعي المذهب دائرة نفوس بعلبك، اسمه الحركي يوسف اشترك بنقل وتهريب المتفجرات من منطقة بئر العبد الى المنطقة الشرقية، كان يستعمل دراجة نارية لونها احمر ويدخل بها عن طريق معبر الكفاءات.

هـ حبيب (مجهول باقي الهوية) لبناني، شيعي في العقد الثالث من العمر، تعرف عليه العريف طليس.

و – اسماعيل (مجهول باقي الهوية) لبناني، شيعي عمره ٤٨ سنة تقريباً تعرف عليه العريف طليس بواسطة المفتش الثالث منذر رمال.

ملاحظة:

ان البناية التي يسكن فيها الحاج مهدي شحادة تقع في محلة بئر العبد وبالضبط بعد محطة المحروقات التي انشئت حديثاً في المحلة وعلى بعد حوالي ٣٥٠ متراً منها لجهة الغرب. تتألف من خمس طبقات مطروشة بطريقة الرش لون بني، يقطن هو في الطبقة الثالثة للجهة الغربية. ملجأ البناية مصابر لصالح "حزب الله"، ومخصص كمستودع للمتفجرات المختلفة (سيفور – ت ان ت – الغام مختلفة، معدات واجهزة للتفجير). ولهذا المستودع (اي الملجأ) بابان من الحديد، مفاتيح المخزن في حوزة الحاج مهدي، وان المتفجرات التي نقلت واستعمال قسم منها في الشرقية مصدرها المستودع المنوه عنه.

٣ – معلومات عامة حول الموضوع:

– ان العريف الموقوف حسين طليس ينتمي الى جماعة "حزب الله" منذ أواخر عام ١٩٨٢، بعدما اجتمع بالشيخ صبحي الطفيلي الذي يعتبر المرشد الروحي لجماعة الحزب في البقاع. وقد اصبح حسين المذكور من اتباع الشيخ صبحي الطفيلي، يستمع الى حلقاته واقواله التي تدور حول الدين، والقضايا

٥ – الجرائم والاعمال الارهابية التي قام بها العريف طليس مع شركائه، وذلك حسب التسلسل الزمني:

١ – في ١٩٨٦/٣/٢٥ صباحا دخل حسين طليس مع الحاج حسين رمال على معبر المتحف من المنطقة الغربية الى المنطقة الشرقية وقصدا محلة فرن الشباك في سيارة مرسيدس ٣٢٠ لون اسود ولدى وصولهما الى مركز القليم جزين الكتائبي (مركز الزغلول سابقا) طلب رمال من طليس الصعود الى المبنى لاستطلاع المكان الذي ينبغي ان توضع فيه العبوة.

– وفي اليوم الثاني اي في ١٩٨٦/٣/٢٦ حضر الاثنان في السيارة نفسها ومعهما (غلون بلاستيك) في داخله لفمان ضد الاليات وقد عرّف حسين رمال عن نفسه على معبر المتحف بأنه الموظف في الامن الداخلي، قادي عبود ومعه بطاقة عسكرية بهذا الاسم، وقصدا المكان المستطلع المنوه عنه، حيث نزل حسين طليس واخذ معه الغالون وصعد في المصعد الى الطبقة الثالثة ومن ثم نزل مشيا الى الطبقة الثانية حيث وضع طليس (الغالون) على مدخل الحريق وشغّل مشعل التفجير وانصرف في السيارة وعند وصولهما الى محلة البربير سمعا دوي الانفجار وقد كان طليس بلباسه العسكري المرقط (مارينز).

ب – بعد فترة من تاريخ التفجير اعلاه، كلّف الحاج حسين رمال العريف طليس نقل سيارة سياحية خصوصية نوع رينو ٥ لون ازرق مفخخة من محلة البربير الى منطقة قصر العدل، بعدما زوّده رخصة سير مزورة لها. ادخل طليس السيارة المذكورة عبر طريق المتحف قبل الساعة الخامسة صباحا وكانت المعابر يومذاك مقفلة، بعدما اقنع طليس عناصر حاجز المتحف بانه مضطر للدخول الى المنطقة الشرقية بهدف زيارة قريب له في المستشفى، وبعدما دخل الى المنطقة الشرقية اوقف السيارة قرب المديرية العامة للامن العام ضمن موقف سيارات تجاه بيت كتائب التحويطة، وفقا لما طلب منه الحاج حسين، وقد علم طليس في ما بعد بان هذه السيارة فجرت في المنطقة الشرقية ومن المحتمل ان تكون هي السيارة التي انفجرت في محلة سن الفيل زاروب "المنشر" بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٣، شارع سيدة الخلاص، واوقعت قتلى وجرحى ودمار.

الى ذلك حكمت المحكمة نفسها برئاسة خربطلي بالاعدام على العريف حسين مصطفى طليس المتهم بقتل الملحق العسكري الفرنسي العقيد كريستيان غوتيه في الحازمية ـ مار تقلا في ١٨/٤/٨٦ وخفضت العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بقانون العفو العام.

كما اصدرت حكما غيابيا بالأشغال الشاقة المؤبدة بحق المفتش الثالث في الامن العام منذر حسن رمال.

وكانت المحكمة قد باشرت امس محاكمة العريف المتهم واستمعت الى افادته بحضور وكيله المحامي نزيه منصور.

واعلن المتهم انه «عسكري ويعمل مع المقاومة الاسلامية ضد العدو الاسرائيلي وكلف بالقيام بهذه المهمة ونفذ ما كلف به». وقال: «لقد اعطاني الحاج حسن هذه المهمة التي تقضي بان اقتل اي شخص فرنسي».

السفير، ١٤ نيسان ١٩٩٤، صفحة ٧

إرجاء محاكمة البريدي لغياب محاميه الشاقة المؤبدة، لقاتل الملحق العسكري الفرنسي

هيئة المحكمة: العقيد شكور، القاضي قزي، العميد خربطلي، العقيد الركن شويري والعقيد الركن شاهين.

شاكر عمران البريدي في قفص الاتهام (مصطفى جمال الدين)

إرجاء المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد عبد الحميد خربطلي الى السبت المقبل محاكمة شاكر عمران البريدي المتهم بقتل ٣ عناصر من رجال مكتب مكافحة المخدرات في قب الياس وبسبب تغيب وقبل الدفاع المحامي نعمة حمادي عن الجلسة التي قدّمت مخصصة للاستماع الى مطالعة ممثل النيابة العامة العسكرية القاضي خالد حمود والمحامي نعمة حمادي قبل اصدار الحكم.

وطلب القاضي حمود ظهرا ارجاء الجلسة لأن وكيل الدفاع عن المتهم لم يحضر ولم يقدم عذرا فتعهد ودعا الى ابلاغ نقابة المحامين في بيروت بالامر لتقوم بتعيين محامين آخرين الى جانب محام عسكري يتولى الدفاع عن المتهم البريدي في حال استمرار تغيب الموكل الاصيل.

وسأل رئيس المحكمة العميد خربطلي المتهم البريدي عما اذا كان راغبا في استمرار توكيل المحامي حمادي فرد بالايجاب.

وطلب العميد خربطلي من المتهم البريدي تبليغه فاجاب «لا أستطيع ذلك فانا ممنوع من اجراء المواجهات».

ووافقت المحكمة على طلبات ممثل النيابة العامة وكلفت المحامي العسكري الرائد حنا معوض الدفاع عن المتهم في حال تغيب وكيله وأرجأت المحاكمة الى السبت المقبل كموعد نهائي للاستماع الى المرافعات.

الى ذلك حكمت المحكمة نفسها برئاسة خربطلي بالاعدام على العريف حسين مصطفى طليس المتهم بقتل الملحق العسكري الفرنسي العقيد كريستيان غوتيه في الحازمية ـ مار تقلا في ١٨/٤/٨٦ وخفضت العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة عملا بقانون العفو العام.

كما اصدرت حكما غيابيا بالأشغال الشاقة المؤبدة بحق المفتش الثالث في الامن العام منذر حسن رمال.

وكانت المحكمة قد باشرت امس محاكمة العريف المتهم واستمعت الى افادته بحضور وكيله المحامي نزيه منصور.

واعلن المتهم انه «عسكري ويعمل مع المقاومة الاسلامية ضد العدو الاسرائيلي وكلف بالقيام بهذه المهمة ونفذ ما كلف به». وقال: «لقد اعطاني الحاج حسن هذه المهمة التي تقضي بان اقتل اي شخص فرنسي».

اغتيال الملحق العسكري الفرنسي

أُغتيل أمس الملحق العسكري في السفارة الفرنسية في لبنان على يد مسلح أطلق عليه ثلاث رصاصات اصابته في رأسه اثر خروجه من مبنى السفارة في الحازمية في المنطقة الشرقية .

وأفادت المعلومات ان مسلحاً تقدم الى الكولونيل غوتيير وأمسكه من كتفيه ثم سدد الى رأسه مسدساً حربياً اطلق منه ثلاث رصاصات قاتلة .

وتوارى المسلح على الأثر ، يتبعه مسلح آخر في سيارة أمّنت له الحماية .

وتقع المنطقة التي اغتيل فيها الملحق العسكري الفرنسي تحت سلطة القوى العسكرية التابعة لأمين الجميل ، والتي تخوض صراع نفوذ مع القوى التابعة لسمير جعجع ، ويتخلل هذا الصراع اعمال عنف تتراوح بين اغتيالات ودسّ عبوات ناسفة وسيارات مفخخة .

العهد، العدد ١١٧، ١٥ محرم ١٤٠٧ هـ ، الموافق في ٢٠ أيلول ١٩٨٦، صفحة ٩

مسلّحون هرّبوا حسين طليس المتهم بمحاولة اغتيال شمعون

التحقيق يكشف زيارات غير مشروعة في مستشفى بحنس وتوصيات من مسؤولين للاهتمام بالسجين طليس

وكان السجين طليس حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة لدى محكمة التمييز العسكري قبل عام تقريبا بجرم اغتيال الملحق العسكري في السفارة الفرنسية في الحازمية كريستيان غوتيار باطلاق الرصاص عليه عمدا. اضافة الى انه ملاحق بجريمة تفخيخ سيارة وتفجيرها في محلة "الفيات" في كورنيش النهر بقصد اغتيال الرئيس كميل شمعون، مما ادى الى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، وقد كلف التحقيق في هذه الجريمة المحقق العدلي جورج غنطوس الذي ادعى على الشيخ صبحي الطفيلي بالتحريض على قتل الرئيس شمعون.

وكان مقررا ان يستجوب غنطوس امس المتهم حسين طليس في القضية وطلب سوقه الى قصر العدل من مستشفى بحنس لاستجوابه.

كتب بهجت جابر:

تمت عملية تسهيل فرار السجين حسين مصطفى طليس مساء الثلثاء من سجن "مستشفى بحنس" ونفذها ثلاثة مسلحين كانوا قدموا بسيارة ترجلوا منها ودخلوا السجن.

وبدا واضحا ان الخطة مدروسة بدقة.

النهار، ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨، صفحة ٧

السجن سنتين ونصف سنة لمتهم بتسهيل فرار مصطفى طليس

كتبت كلوديت سركيس:

حاكمت المحكمة العسكرية الدائمة امس برئاسة العميد الركن مامر صفي الدين وعضوية المستشار المدني فايز مطر وحضور ممثل النيابة العامة العسكرية اسعد جدعون الموقوف احمد ملحم وهبي في ملفين. الاول متهم فيه بإقدامه ليل ١٩٩٧/٦/٢٥ على التدخل بجرم محاولة تسهيل فرار مصطفى طليس المحكوم بالسجن المؤبد في اثناء توقيفه في زحلة ومعاملة رجال الامن بالعنف خلال الوظيفة واطلاق النار تهديداً على رجال الامن ونقل سلاح حربي غير مرخص له. والملف الثاني سرقة سيارات في البقاع ليلاً بسلاح حربي غير مرخص له.

والمحكوم طليس لوحق وجاهياً امام القضاء العسكري في ملفين، هما الاشتراك في اغتيال الملحق العسكري في السفارة الفرنسية كريستيان غوتيار في الحازمية في اثناء الحرب، ومحاولة اغتيال الرئيس كميل شمعون بانفجار سيارة مفخخة على طريق كورنيش النهر لدى مرور سيارته.

ويذكر ان الموقوف طليس تمكن من الفرار من مستشفي بحنس بعد تلك العملية وفي اعقاب محاكمته وقد احضر المتهم وحضر دفاعاً عنه المحامي رشيد عبد السلام في الملف الاول.

في مستهل المحاكمة تلي القرار الاتهامي الصادر في حق المتهم احمد ملحم وهي المعروف بـ"احمد الميجر" بموجب ادعاء النيابة العامة العسكرية عليه في ١٩٩٧/٦/٣ واحيل بموجبه على المحاكمة. وسئل عن تهمة محاولة تسهيل فرار طليس في زحلة عام ١٩٩٧ فنفى علاقته بالحادث أو بالمحكوم طليس. وقال ان "عائلة طليس من بلدتي بريتال واعرف المتهم".

وعدد رئيس المحكمة اسماء عدة من آل طليس والمدعو علي يونس فنفى المتهم معرفته بهم او ان يكون قد تاجر بالاسلحة.

وسئل: من امّن السلاح الذي استعمل في العملية؟ فاجاب: "لا علاقة لي بالسلاح. ان علاقتي بالمخدرات فقط.

وقيل له: ورد في افادة احدهم في الملف انك امنت السلاح للمجموعة المسلحة التي اشتركت في عملية محاولة فرار طليس؟ فأجاب بالنفي ايضاً.

وعن السيارة التي يملكها اوضح انها من نوع مرسيدس وبجمل لونها.

وسئل: ورد في افادة حسن عباس طليس ان شوقي محمد طليس اشترى من "احمد الميجر" بندقيتي كلاشينكوف وجهازاً لاسلكياً لقاء مبلغ، فاجاب: "لا علاقة لي بهذه العملية. واطلب احضار صاحب تلك الافادة، هناك ملة حكم صدرت في حقي".

وسأله وكيله المحامي عبد السلام، صدر حكمان عن محكمة الجنايات في بيروت في حق المتهم في قضية اتجار بمخدرات وتعاطيها. وفي اثناء تنفيذ محاولة فرار طليس هل اخذت سيارة المرسيدس من عند المتهم او هو اعطاها الى احد؟ فأجاب: "انا اتاجر بالمخدرات واتعاطاها فقط".

وبعدما نفى معرفته بمالك سيارة فولفو شاركت مع سيارة مرسيدس في الحادث وانه كان في عداد المجموعة المسلحة التي اطلقت النار على عناصر قوى الامن الداخلي، سأله رئيس المحكمة عن لقب "المجير" فأجاب انه ورثه من والده الذي كان معروفاً باللقب ذاته وان اهل بلدته ينادونه به.

وعند انتهاء استجواب الموقوف طلب ممثل النيابة العامة العسكرية اسعد جدعون تطبيق مواد الاتهام في حق المتهم الذي طلب وكيله في مرافعته منحه الاسباب المخففة.

ثم حوكم الموقوف وهبي في الملف الثاني المتهم فيه باشتراكه في تأليف عصابة مسلحة اقدمت على سرقة سيارات ليلاً بسلاح حربي في تشرين الثاني ١٩٧٩.

ونفى وهبي التهمة ثم تليت على مسمعه افادة في الملف لحسين عثمان افاد "ان حظه كان سيئاً لان اول عملية له في حقل سرقة السيارات تمت مع "احمد الميجر" وشخص ثالث في منجم لمصلحة "ابو شوقي" حيث تصدى لهم مسلحون وقتل واحد منهم في اثناء اطلاق النار. ثم عاد و"الميجر" وسرقا سيارات عدة.

وسئل عن رأيه في مدّة الافادة فاستمر على موقفه في النفي.

وبعدما كرر وكيلا النيابة العامة العسكرية والدفاع المطلب نفسه في نهاية محاكمة المتهم وهبي في الملف الاول ختمت المحاكمة.

وبعد تذاكر هيئة المحاكمة قضت بحبسه سنة ونصف في ملف محاولة فرار طليس وسنة في ملف سرقة السيارات.

النهار، ٢٣ حزيران ٢٠٠١، صفحة ١٢

المرأة

فهمية شرف الدين

وُلدَت فهْمية شرف الدين في بلدة كفرتبنيت عام ١٩٤٣، نالت شهادة دار المعلمين في بيروت عام ١٩٦٥ ثم انتقلت إلى التدريس، فعُينت مديرةً لمدرسة حبوش ثم ناظرةً في مدرسة المصيطبة الرسمية للبنات. ترجمت كتاب جورج بوليتز **مبادئ أوليّة** في الفلسفة عام ١٩٧٨. وقدمت لاحقًا عام ١٩٨١ أطروحة الدكتوراه بعنوان **حول الإشتراكية العربية**، فهي انتمت إلى اليسار. وعملت مديرةً للبحوث في معهد الإنماء العربي بين عامّي ١٩٨٠ و١٩٨٣ ثم مديرة عامة للمعهد بين عامَي ١٩٨٣ و١٩٩٣.

نشرت كتاب **الثقافة والأيديولوجيا في الوطن العربي** عام ١٩٩٣ حيث عالجت كتابات المفكرين العرب الذين يمثلون التيارات الكبرى في الفكر العربي. والكتاب هو رسالة الدكتوراه الثانية التي قدمتها شرف الدين.

كما عملت كخبيرة في منظمة الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي من الباحثات المدافعات عن حقوق المرأة في لبنان، ولها دراسات ومواقف حول الحركة النسوية في البلاد، وشكلت مع الباحثات أمان كبارة وفاديا كيوان وماجدة الخطيب وغيرهنّ عام ١٩٩٦ اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة. نشرت شرف الدين عام ٢٠٠٢ كتاب **أصل واحد وصور كثيرة: ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان**، وهو دراسة ميدانية ضمّنتها شهادات حية لنساء تعرضن للعنف في مناطق لبنانية مختلفة. كذلك أصدرت عام ٢٠٠٨ كتاب **آلام النّساء وأحزانهن: العنف الزوجي في لبنان**، وفيه أظهرت النسب التي درستها حول أنواع العنف الجسدي والنفسي والمعنوي التي تتعرض له النساء في البلاد أن حال المرأة اللبنانية ليس أفضل حالًا بالمقارنة مع النساء العربيات. وصدر لها عام ٢٠٠٩ **مأزق اللبنانيات المتزوّجات من غير اللبنانيين**.

وساهمت في التحضير وتحرير تقارير الظل (الأول والثاني والثالث) حول تطبيق اتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في لبنان التي أعدتها اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في الاعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٤، و٢٠٠٨.

عائلات وأنساب

آل عمّار

اسم أسرة حكمت مدينة طرابلس لمدة أربعين سنةً تقريبًا (١٠٧٠-١١٠٩) وتوسعتْ إمارتها من جبلة شمالًا إلى جبيل جنوبًا.

بعض الروايات تُعيدُ هذه الأسرة إلى قبيلة كتامة المغربية التي اعتنقت المذهب الشيعي وتولى شيوخُها مراكز قيادية بعد قيام الدولة الفاطمية في مصر وبلاد الشام، ويعترض بعض المؤرخين على الربط بين بني عمار والكتاميين، ويعتبرون أنَّ بني عمار عربٌ أقحاح مِن قبيلة طيء.

وتحمل أسم عمّار أُسَرٌ من مختلف المذاهب في لبنان، منها اليوم مسلمون شيعة في برج البراجنة والغبيرة ومشغرة ومقنة واللبوة وميس الجبل والحجة. وكذلك موحدون دروز في ينطا راشيا وحاصبيا ومغير الميرة وعين عنوب، وسنّة في بيت الفقس وطرابلس وصيدا وعانوت ودلهون وبرجا وشحيم، ومسيحيون في جديدة مرجعيون والمجدل ورشميا وعين إبل والفنار.

يُروى أنَّ المسلمين الشيعة منهم الذين يسكنون في برج البراجنة يعود أصلُهم إلى الأسرة التي حكمت طرابلس، وأنهم استقروا في قرية دير عمار، أو في كسروان ثم نزحوا بعدها إلى برج البراجنة.

ثقافة وفنّ

حسن حمدان (مهدي عامل)

وُلد حسن عبد الله حمدان (١٩٣٦-١٩٨٧)، ابن بلدة حاروف الجنوبية التابعة لقضاء النبطية، في بيروت. درس في إحدى مدارس المقاصد الخيرية الإسلامية ثم سافر إلى فرنسا لينهي تعليمه الجامعي من جامعة ليون ويحصل على دكتوراه في الفلسفة. انتسب إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٦٠. عمل في التعليم في مدينة قسنطينة الجزائرية ثم درّس الفلسفة في ثانوية صيدا الرسمية للبنات، وبعدها انتقل إلى التعليم الجامعي في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية.

كتب في مجلة الطريق، وعام ١٩٧٢ نشر كتابه الأول **مقدّمات نظريّة لدراسة أثر الفكر الإشتراكي في حركة التحرّر الوطني** ثم صدر له في العام التالي **أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية**، وعام ١٩٧٩ **النظرية في الممارسة السياسية، بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان**. وتابع نشر مؤلفاته، ومنها **في الدولة الطائفة**، و**هل القلب للشرق والعقل للغرب؟ ماركس في استشرق ادوارد سعيد**، و**نقد الفكر اليومي** وغيرها.

أعتمد المشروع الفكري لمهدي عامل على تحليل البُنى الطبقية في الدول ذات النمط الإنتاجي الكولونيالي، ومنها لبنان، أي تلك التي تختلف عن الدول الرأسمالية والإمبريالية لناحية كون تطورها هو طور أزمتها لناحية عدم إمكانية وصولها لأن تصبح على شاكلة الرأسمالية كونها محكومة بعلاقة التبعية البنيوية معها. فنمط «الإنتاج الكولونيالي يميل، بالعكس، في قانون تطوره العام، نحو الإبقاء على علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية المتعايشة معه في خضوعها لسيطرته، بفعل تطوره في علاقة تبعيته البنيوية بالإمبريالية». وقد اعتمد في تفكيره على القوانين الماركسية في التحليل والبنيوية الفرنسية وتأثر بالمفكر الماركسي الفرنسي لوي ألتوسير.

اغتيل عن عمر يناهز ٥١ عامًا في ١٨ أيار ١٩٨٧ في بيروت على أيدي مسلحين أطلقوا عليه النار بينما كان يمشي على الرصيف قرب منزله في منطقة الملا ببيروت متوجهًا إلى الجامعة حيث يدّرس.

اعتبرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وقتها أنَّ اغتيال حمدان هو حلقة من مسلسل التصفيات التي طالت العشرات من المثقفيين والنقابيين والمناضلين الوطنيين، وفي طليعتهم حسين مروة الذي قُتِل في الفترة ذاتها. كما أطلق جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي، في تشييع حمدان مواقف طالت من يرفعون لواء الإسلام والثورة فبدأ بالقول «أصبح المشهد مملاً، أليس كذلك يا رفاق؟»، في إشارة إلى تكرار فِعل الاغتيال بحق قيادات ومفكري الحزب الشيوعي. وأكمل حاوي كلمته التأبينية: «إن الإسلام ليس ظلامية وكبتًا للفكر وللحرية، ليس نمطًا معينًا من الحياة يُفرض فرضًا وقسرًا وبالعصا والسكين وكاتم الصوت والرشاش على أبناء هذا الشعب الأكثر إيمانًا بقضيتهم وبربهم [...] والثورة ليست عبثًا، ليست تدميرًا، ليست خطفًا لدبلوماسيين أيًا كانت هويتهم».

اعتبر كريم مروة، صديق مهدي عامل ورفيقه في الحزب الشيوعي، في أحد الحوارات التلفزيونية أن حسن حمدان ربما أراد من خلال الاسم المستعار، مهدي عامل، أنْ يشير إلى أنه ابن جبل عامل والطائفة الشيعية. كان حسن عامل أو مهدي عامل يكتب أيضًا الشعر ويوقعه باسم هلال بن زيتون، ومن شعره ديوان **فضاء النون**.

برز من هذه الأسرة حسين درويش عمّار، أحد أعيان وتجار وملّاكي ساحل المتن الجنوبي ورئيس بلدية برج البراجنة عام ١٩٢٦، صاحب العلاقات الواسعة مع شخصيات البلد وسياسييه، وهو والد النائب السابق عن ساحل المتن الجنوبي محمود عمّار الذي ورث علاقات والده وربطته صداقة مع الرئيس الأسبق كميل شمعون، ومحمود انتُخب نائبًا عن بعبدا-المتن الجنوبي في دورة ١٩٥٧ وعن قضاء بعبدا أعوام ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨ و١٩٧٢. وعُيّن وزيرًا للإعلام في تشرين الأول ١٩٧٤ ووزير دولة في تشرين الأول ١٩٨٠ واستمر نائبًا طوال ٣٥ سنة.

جغرافيا وسكّان

برج البراجنة

تختلف الروايات حول تسمية برج البراجنة، فمنها ما يحيلها إلى البراجنة العرب الذين يقال إنهم قدموا مع القبائل العربية إلى المنطقة في عهد الفتوحات الإسلامية وقد ذكرهم المؤرخ صالح بن يحيى المتوفي بعد عام ١٤٥٣ في كتابه **تاريخ بيروت**. ويعيدُها البعض إلى الأبراج التي كانت منتشرة على الساحل بهدف مراقبة الشاطئ، بحيث كان أعلاها في المنطقة التي سيطلق عليها برج البراجنة، فكان برج الأبراج فيها وتحوّر اسمه إلى برج البراجنة.

يحد برج البراجنة من الشمال حارة حريك، وطريق المطار إلى الغرب، وتحويطة الغدير والمطار من الجنوب، أما شرقًا فتحدها بلدة الحدث. مساحتها ٤,٨ كيلومترات مربعة، وتبعد البلدة عن مركز مدينة بيروت حوالى ٦ كيلومترات. كانت أراضيها ملكًا للإرسالين ثم انتقلت إلى الشهابيين إلى أن اشترى أهاليها بعض الأراضي أولًا ثم معظمها لاحقًا.

أحياء البرج القديمة ثلاثة: حيّ السياد، حي السنديان وحي المنشيّة ويضاف إليها ساحة عين السكّة، ملتقى الأحياء الثلاثة.

تعزز الاستقرار السكاني في منطقة برج البراجنة أوائل القرن الثامن عشر حين بدأت جماعات شيعية ومسيحية تفِد إليها لتعمل في زراعة الأرض وتربية المواشي حسب قانون الإقطاع السائد آنذاك.

كانت المنطقة في ثلاثينيات القرن الماضي قليلة المساكن فيقول أحد المسنين فيها في تقرير صحافي منشور عام ١٩٨٣: «...كنّا في شهر رمضان ننتظر ساعة الإفطار مساءً. فنعرفها عندما ننظر في اتجاه برج أبي حيدر، فإذا كانت أنوار الجامع هناك مضاءة فهذا يعني أن موعد الإفطار قد حان» وهذا ما يدّل على أن المنطقة بين برج البراجنة وبرج أبي حيدر كانت خالية تمامًا. أو فلنقل أنها كانت تضمّ حفنة من المنازل الأرضية التي لا تحجب الرؤية باتجاه برج أبي حيدر وبيروت.

قبل عام ١٩٦٦ كانت قرى المريجة وتحويطة الغدير والليلكي تابعة لبرج البراجنة ثم فُصلت عنها بعد أن أنشئ مجلس بلدي خاص لبرج البراجنة، ليترسّخ بهذا الانقسام الانفصال القانوني بين الموارنة أساسًا في المريجة والشيعة في برج البراجنة. كان في برج البراجنة إلى حدود عام ١٩٦٩ قبل الفورة العمرانية الكثير من حقول الصبير وبساتين النخل.

بلغ عدد سكان البرج المسجلين في عام ١٩٦٥ بحسب ما ورد في الجريدة الرسمية ٩٣٢٠. ويقدر عفيف مرهج في موسوعته **إعرف لبنان** عدد سكانها عام ١٩٧١ بـ ١٢٠٠٠٠ نسمة وكان عدد منازلها ٧٥٠٠ وعدد الناخبين فيها ٨٠٠٠ نسمة ، وهذا ما يظهر حجم الوفود إليها في تلك الفترة من المناطق الأخرى. يوجد فيها مخيم للاجئين الفلسطينيين كان يضم حوالى ١٥ ألف نسمة عام ١٩٧١. وعام ٢٠١٧ أجرت إدارة الإحصاء المركزي تحت إشراف لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني إحصاءً للسكان بلغ معه عددهم حوالى ١٨٥٠٠ نسمة. وتقدّر الأوساط الشعبية عدد سكان المخيم عام ٢٠٢١ بما يتجاوز ٥٠ ألف نسمة، معظمهم من السوريين.

يعود الارتفاع السريع لعدد السكان في برج البراجنة إلى وصول اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ إلى المخيم، ثم النازحين من الجنوب بداية ثم البقاع، وقد قصدوها في ظروف مختلفة، منها بسبب الواقع الأمني في الجنوب ومنها النزوح الطبيعي لأبناء مناطق الأطراف إلى الضواحي في المدينة طلبًا للرزق والعلم. وقد شهدت برج البراجنة تهجيرًا واسعًا للمسيحيّين منها خلال الحرب الأهلية.

وبلغ عدد سكّانها المسجّلين في بداية هذا القرن بحسب السجلات قرابة ٣٠ ألف نسمة، أمّا عدد السكّان الفعليّين فيتجاوز الـ١٥٠ ألف شخص. وبحسب موقع البلدية يسكن في البرج حاليًا ٢٥٠ ألف نسمة، بينهم ٥٠ ألف من أهالي البرج الأصليين.

ويمكن أن تجد أصول العائلات الموجودة في برج البراجنة في البقاع والشمال والجنوب، مثل حاطوم ورحال وسبع وسباعي وفرحات وناصر وجلول وعلامة.

أما عائلات البرج التي شملها إحصاء ١٩٣٢: فهي السبع، حركة، العنّان، رحّال، حاطوم، منصور، السباعي، جلول، إسماعيل، موسى، زين الدين، السيّد، عمار، حرب، ناصر، العرب، الدرسة، علامة، عبود، مزهر، صبرا، عثمان، الرهاوي، جابر، خليل، صفا، سعد، متيرك، ادريس، زخيم، رضا، عبيد، قاسم، فرحات، سليم، بعجور، نبوة، مرجان، القرى، الدفتردار، نصّار، الخيوى وفخر الدين.

من بين أهم المسائل الشائكة التي شغلت برج البراجنة طوال عقود كانت قضية المشاع. يسلّم معظم الأهالي أنَّ المشاع في الأوزاعي وكان استملاكه على غير وجه حق. أما معظم أراضي الرمل العالي فهي بحسبهم كان ملكًا لأبناء البرج.

سيدة الجناح في ذمة الإمام الصدر

-أيّ سنة انبنت، بتتذكري؟

أم الياس: انبنت؟ انبنت بالخمسينات، انبنت بالخمسينات... الكنيسة.... يعني بسنة ٥٠ انبنت.... بالأول كانت «كابيلا» قبل الخمسينات كانت خشب... يجو بالصيف العالم من حارة حريك ومن الشياح... يجو يصيفو هون ويقدسو. بعدين عمروها حجر بالخمسينات، بالخمسينات إيه. هيدي عن أيام بشارة الخوري الكنيسة.

-مين عمّرها؟

أم الياس: أهالي حارة حريك، وقف حارة حريك، وقف حارة حريك، معمرها. إيه الوقف إيه، وأهالي حارة حريك عمروها وصارو، ضلو يروحو ويجو لهون أهالي الحارة، ويقعدو. بقيو بالـ٧٥ لصار تهجير من الكرنتينا، ومن هون ومن هون. طبو لهون. اجو كلهن لهون. إنهدمت الكنيسة على أيام...قشطت كلها بالـ٢٠٠٠....إيه بالـ٢٠٠٠. بلشت تنضرب من وقت حرب عون. وقت اللي صارت الحرب وقت عون... وقت الـ٧٥ صارو يقوصو عليها. إيه قوصو الجرس... قوصو الصورة.

-مين؟

أم الياس: ما عرفناش مين. بعدين صاروا وقت اللي كان عون رئيس جمهورية صارو يزتو فيها ديناميت ويقولو هيدي قذايف من عند عون، وانهدمت بالـ٢٠٠٠ قشطت كلها سوا سنة الـ٢٠٠٠.

-كيف قشطت؟

أم الياس: والّله ما سمعناها غير هبطت.

- أيمتى بطلت كنيسة، بمعنى إنه بيفوتو العالم عليها وبيقدسو؟

أم الياس: عم قول لك بالـ٢٠٠٠. كنا نحن اللي هون نفوت. نفوت نصلي ونعمل... اختي كل يوم تروح تبخر وتصلي.

- ضليتو للـ ٢٠٠٠ تفوتوا عليها؟

أم الياس: أيه بقيت، بابها وكلها للـ٢٠٠٠. بالـ٢٠٠٠ هبطت. قبلها كان يجي الخوري يقدس ويروح بعدين. لما صار الاجتياح الإسرائيلي الأول ما عاد إجا حدا لهون.

- أيمتى آخر مرة قدستو فيها؟

أم الياس: قبل الاجتياح بـ٨٢... اجو قدسو نهار عيد السيدة.

- هيدي آخر مرة فتو صليتو فيها؟

أم الياس: آخر مرة.

- يعني ضلت للـ٢٠٠٠ الكنيسة؟

أم الياس: نحن ضلينا نفوت عليها هون...بس ما فيه خوري... ما في خوري. الخوارنة فلو حتى من الحارة... فلو من حارة حريك ما عاد في خوري يجي يقدس.

-أيمتى فل الخوري؟

أم الياس: بس فلّو من حارة حريك ما بعرف أيمتين. ماتو تنينهن هلق.

- بس آخر مرة إجا الخوري بالـ٨٢؟

أم الياس: قبل ٨٢، قبل الاجتياح إجا بالصيفية قدس نهار عيد السيدة وما عاد إجا. بـ ١٥ آب آخر مرة.

-هاي الصورة شلتوها بعد ما هبطت الكنيسة؟

أم الياس: لا، بس صارو يقوصوها وشو اسمه، وانهد قدامها شوي بالأول قبل ما انهد السقف كانت الفرندا للطريق، رايح منها شي ٣ أمتار الفرندا. وكان لها قبة مطرح الجامع وقبة هالميل مطرح الطريق.

-شو كان في مطرح الجامع، جامع الإمام الصدر؟

أم الياس: ما في كان...كان في أرض للكنيسة.

-هدو قسم من الكنيسة لعمّرو الجامع ولا عمّروه حدها؟

أم الياس: على حيطها سكرو لها شبابيكها وعلى حيطها... كان لها دراج من هون ودراج من هون... إيه لها درج عاليمين ودرج عالشمال عرضه شي متر ونص.

- مين كان يهتم بالكنيسة؟

أم الياس: أنا. وكان في واحد الّله يرحمه مات...كان معنا المفتاح... بعده القفل والمفتاح بس الباب طار...

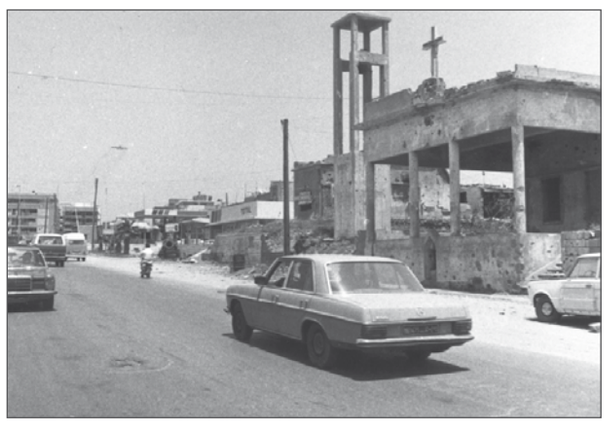

قضايا وآراء

علي قاسم

هل تنجح المحاولات الخارجية في تعديل الميزان داخل صيدا؟

المصدر: موقع دليل لبناني

تحتل مدينة صيدا موقعًا مميزًا في الجغرافيا السياسية والديموغرافيا اللبنانية. فهي تقع على التقاطع الأساس الذي يصل العاصمة بيروت بمناطق الجنوب المختلفة، وتشكل ممرًا إجباريًا للدخول إلى منطقة الجنوب ذات الأغلبية الشيعية من جهة، وإلى جزين ذات الأكثرية المسيحية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أنها المدينة الثالثة في لبنان التي تشكل الطائفة السنية الأغلبية الساحقة فيها، فإنَّ تاريخها، ومنذ إنشاء الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ لم يشهد نمو أي تيار ديني متطرف، بل غلَب عليها الاتجاه القومي العروبي، كما أنَّ مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي لم تتخذ أي منحى مذهبي، بل شاركت معظم المكونات الاجتماعية والسياسية فيها لدفعِه الى الانسحاب من المدينة ومنطقتها، كما أنها وقفت ضد حرب المخيمات التي شهدها لبنان في ثمانينيات القرن الماضي. ويروي أحد الساسة الصيداويين أنَّ الممارسات التي قامت بها حركة «أمل» آنذاك من نصب الحواجز جنوبي المدينة واعتقال عدد من مواطنيها، ساهمت في بروز التيارات المدعومة من الحالة الإسلامية التي كانت ظاهرة آنذاك (تحالف «حزب الله» وتجمّع العلماء المسلمين واتحاد الطلبة المسلمين وحركة التوحيد وتيار الفجر في الجماعة الإسلامية...)، مع احتفاظ التيارات اليسارية كالحزب الشيوعي والتنظيم الشعبي الناصري بوجودها، بالإضافة إلى الحالة الحريرية من خلال مؤسسة الحريري والشخصيات والعائلات الصيداوية كالنائب الطبيب نزيه البزري.

بعد اتفاق الطائف استطاعت الحريرية السياسية استمالة العائلات السنية الكبيرة وأضحت بفعلِ الخدمات والنفوذ السياسي الطرف الأقوى في صيدا سياسيًا.

بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري واستِعار شرارة النزاع المذهبي بين السُنة والشيعة على خلفية اتهام «حزب الله» من قبل المحكمة الدولة الخاصة بلبنان باغتياله، بدأت المدينة تشهد نزاعات بين أهاليها وما يعرف بـ«سرايا المقاومة» التابعة للحزب، ما أدى إلى ظهور حالات دينية أصولية سنيّة شعارًا أو عنوانًا كظاهرة الشيخ أحمد الأسير التي اتخذت عند انطلاقتها مواجهة تغلغل «حزب الله» في المجتمع الصيداوي ومواجهته بمختلف الأساليب وصولًا إلى حمل السلاح، مما أدى في نهاية الأمر إلى مواجهات عسكرية بين الأسير من ناحية والجيش اللبناني هُمِس أثناءها عن مشاركة لـ«حزب الله» في الدفع بها وإدارتها.

أتت الانتخابات النيابية الأخيرة لتكشف موازين القوى الواقعية في المدينة بمختلف اتجاهاتها المذهبية والسياسية. ذلك أنَّ القوى والعائلات ذات المعتقدات السنية التقليدية التفت حول مرشحها المعتاد وأعطته أكثرية الأصوات، في حين أن الجو غير الطائفي والذي كان ملتفًا حول النائب أسامة سعد، شهد بعضُه تفلتًا من هذا الموقع التاريخي ما أثَّر على عدد الأصوات التي نالها.

ومع انسحاب تيار المستقبل من الحياة السياسية، حاز رئيس البلدية الأسبق الطبيب عبد الرحمن البزري، ابن نزيه البزري، خلال هذه الانتخابات على أعلى عدد من الناخبين في المدينة، وذلك نتيجة نزوح عدد كبير من العائلات ذات الانتماء السني العادي من موقع الحريرية إلى انتخاب البزري نائبًا. أما الجماعة الاسلامية فشهدت تراجعًا واضحًا خصوصًا بعد الخلافات الداخلية وبروز تيار أساسي مركزي يسعى للتعاون مع «حزب الله»، «بوَهْم» لعب دور البديل عن الحريرية السياسية بعد انكفاء رئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري. وتشهد الجماعة في المدينة تحولًا إلى العمل الخدماتي الاجتماعي أكثر من ذاك السياسي المباشر، والسعي للحصول على حصة ما من جبنةِ المدينة.

أما النائب أسامة سعد فتراجعت قوته السياسية نسبيًا ما بين انتخابات عامَي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. ويعود ذلك إلى سببين، الأول انفكاك جمهورٍ خارج الأطر الطائفية والمتأثر بانتفاضة ١٧ تشرين ٢٠١٩ عن التحالف معه وإعطاء أصوات انتخابية للمرشحة المهندسة هانية الزعتري التي شاركت في الانتفاضة وترشحت للبرلمان بصفتها داعية للتغيير ونالت أكثر من ثلاثة آلاف صوت. والسبب الثاني إعلانه قطع العلاقة مع الثنائي الشيعي وترشحه بشكل مستقل، وهذا ما خفَّض من عدد ناخبيه التقليدي، ذلك أنَّ أنصار الثنائي الشيعي في المدينة أدلوا بأصواتهم لصالح المرشح نبيل الزعتري المدعوم من «حزب الله».

وعلاقة الثنائي الشيعي بمدينة صيدا، وخصوصًا الحزب، لا تقتصر على المشاركة الانتخابية أو دعم مرشح من هنا أو هناك، إذ يسعى الحزب بشكل دائم إلى زيادة المجموعات الملتحقة به حزبيًا، أو المؤطرة باسم «سرايا المقاومة» لإيجاد موقع قدم أرسخ في النسيج الاجتماعي الصيداوي.

ومن هذه المجموعات ما يسمى «تيار الفجر»، وهو الاسم الذي كانت تستخدمه الجماعة الإسلامية للإعلان عن عملياتها العسكرية في وجه الجيش الاسرائيلي خلال سنوات احتلاله لمدينة صيدا. يتزعم هذا التيار عبد الله الترياقي، وهو قيادي سابق في الجماعة، ولا يزال يعيش على أمجاد دوره ومَن معه في فترة الاحتلال الاسرائيلي. وفي الآونة الأخيرة تولى ابنه مؤمن مهام الأمانة العامة، إلا أنَّ هذه المجموعة لا وزنَ سياسيًا مؤثرًا لها في المدينة.

ويقول مصدر مقرب منها أنَّ الترياقي كان يتقاضى مساعدات مالية من «حزب الله» وفق لوائح اسمية تضم ١٦٠ شخصًا، لكن الحزب، وبسبب تراجع الوضع المالي، أجرى تدقيقًا وصارت مساعدته المالية الشهرية تقتصر على ٢٤ شخصًا.

وخلال مرض الترياقي انشق عنه عدد من مناصريه بينهم م. ك. والذي يحتل موقعًا في السفارة الإيرانية نفسها، إلا أنَّ هذه المجموعة يُختصَرُ دورها بجمع المعلومات عن الوضع الصيداوي، من دون تأثير سياسي أو اجتماعي على النسيج المحلي للمدينة.

بحسب أحد المصادر الإسلامية، فإن رئيس تيار علماء المقاومة الإسلامية في العالم الشيخ ماهر حمود يحتل موقعًا مؤثرًا في العلاقة مع «حزب الله» والجانب الإيراني، وخصوصًا مع سفارته في دمشق، ويقوم بتنسيق أمني مع الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية و«الحزبية» وخصوصًا في ما يتعلق بالوضع الفلسطيني. وتشير المصادر إلى نسجِه علاقة بين الفلسطينيين والأجهزة الأمنية، برعاية «حزب الله»، لا سيما عند مجيء العميد علي شحرور إلى جهاز مخابرات الجيش في الجنوب بعد تعيين اللواء عباس إبراهيم مديرًا عامًا للأمن العام. وقد لعب دورًا في إعادة ابن أبي محجن إلى مخيم عين الحلوة من الأسْر السوري.

ويتحدث مصدر إسلامي آخر عن شراكة باطنية حمود في قطاع المولدات الكهربائية وإنتاج الطاقة في صيدا مع أحد الأشخاص من آل الصديق.

وتتباين الآراء حول تأثير الشيخ في البيئة الصيداوية، يرى البعض أنه، ومن يحيطون به، يتابع كل الوضع الصيداوي وله تأثير على القوى السياسية المحلية، في حين يعتبر البعض الآخر أنَّه لم يستطع أن يؤثر في النسيج الاجتماعي العميق، ويعطي مثالًا انخفاض عدد المصلين في مصلى ساحة القدس مؤخرًا، وذلك بسبب النفور الذي يبديه المجتمع الصيداوي من العلاقة التبعِية التي تجمع بين حمود و«حزب الله» وارتباطاته الأمنية.

تنشط «سرايا المقاومة» التابعة مباشرة لـ«حزب الله» مؤخرًا بعد الأزمة الاقتصادية في تقديم مساعدات غذائية وصحية، وخصوصًا في منطقة التعمير. ويشير مصدر موثوق إلى قيام عناصر منها بتجارة السلاح والمخدرات، وفرض الخوات على أصحاب المولدات الكهربائية هناك.

ويقول مصدر إسلامي إنَّ وفدًا من «حزب الله» زار مفتي مدينة صيدا وأقضيتها الشيخ سليم سوسان خلال شهر رمضان أكثر من مرة، وطلب منه موعدًا للقاء المستشار الثقافي الإيراني وصلاة الأخير خلفه في أي جامع يريد، لكن سوسان تهرَّب من الموضوع وفضل عدم الموافقة على تلك المبادرة، وخصوصًا بعد صدور الحكم من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان باغتيال ابن صيدا رفيق الحريري وإدانة عناصر قيادية في الحزب بقتله.

وتحدث أحد الناشطين الإسلامين عن محاولات يقوم بها عدد من أبناء المدينة ذوي المعتقد الشيعي بالدعوة إلى التشيّع في أوساط شباب سُنة، «إلا أنَّها لا تلقى جوًا إيجابيًا في الاوساط الشعبية الصيداوية رغم حديث أحد رجال الدين الشيعة في المدينة في إحدى جلساته عن نجاحه في إقناع بعض الشبان بالتشيع لقاء بعض الخدمات والأموال». إنَّ التداول بتلك المحاولات، سواء كانت صحيحة أو إشاعات، يساهم في نمو تيارات إسلامية متطرفة، من خلال عملية شدّ العصب المذهبي ومواجهة محاولات تغيير وجه المدينة، خصوصًا بعد الغيبوبة التي أصابت الأحزاب اليسارية فيها وضعف إمكانات المجموعات الوطنية غير الطائفية التغيرية المنبثقة عن ١٧ تشرين.

«أمم» في أبحاثها

تباشر «أمم للتوثيق والأبحاث» نشرَ مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تواريخُ مُتَقاطعَة حِصة الشيعة منها في لبنان» وتبدأ بالبحث التاريخي المعنون «تاريخ شيعة لبنان» والذي يدور حول تاريخ شيعة لبنان منذ النشأة الملتبسة وصولًا إلى ما ينبئ به اليوم من مستقبل غامض. فيما يلي نعرض مقدمة الجزء الأوّل:

حمَل القرنُ السابع الميلادي تمدّد الإسلام من شبه الجزيرة العربيَّة في مختلف الإتجاهات فكانَ أن دخلَ لبنان.

مع الوقت بدأت تنبثق فرقٌ إسلاميَّة عديدة كان لها وجودٌ في مختلف ديار الإسلام، بينهم الشيعة الذين انقسموا أيضًا إلى فرق عديدة بينها الإماميَّة الإثنا عشريّة. ولئن كانت أزمنة انتشار الجماعات الشيعيَّة الأولى خارج لبنان واضحةً وتملأ الكتب، فإنَّ بدايات ظهورها فيه ليست بنفس هذا الوضوح، رغم سيطرة السرديَّة التقليديَّة التي تُرجِعها إلى حقبة وصول الصحابي أبي ذر الغفاري إليه. في المقابل، حملَ القرن العاشر معه وضوحًا أكبر في ظهور التجمّعات السكانيَّة الشيعيَّة الكبرى في مدينتَي طرابلس وصور ومحيطهما مع استقلاليَّة في الحكم خلال فترات زمنيَّة محدّدة، وكذلك في البقاع وبعلبك وجزين وجبل لبنان. أمّا القرن الرابع عشر فشهد نكبة الشيعة في كسروان من جهة واستقرار وجودهم وسلطتهم في مناطق أخرى من لبنان بحدوده الحاليَّة من جهة أخرى، واستمرّ الوضع على حالٍ من المدّ والجزر في مناطق مختلفة وحقبات متعددة وصولًا إلى القرن الثامن عشر الذي طبعته هزيمة للشيعة في مختلف مناطق لبنان.

واستمرت تداعياتُ هذا الواقع مع الحكم المصري للبلاد (١٨٣٠-١٨٤٠) حيث وجدَ الشيعة أنفسهم مضطرّين للتموضع في الخندق العثماني لأسبابٍ متعدّدة. ومع رحيل المصريّين عن البلاد، كانوا يُمَنّون النفسَ بالعودةِ إلى واقعِ ما قبل القرن الثامن عشر كمكافأة لهم، وإذ بهم يصطدمون بعواملَ واقعيَّة عديدة كانت عائقًا أمام طموحاتهم، منها ما كان قانونيًّا نتيجة التنظيماتِ التي اعتمدَها العثمانيّون لتحديثِ الدولةِ وتلبيةً لشروطِ الغربِ الذي ساندَهم في حروبهم مع روسيا.

وهكذا، وانطلاقًا مِن منتصف القرن التاسع عشر، باتَ شيعةُ لبنان مقسَمين إداريًّا بين قائمقاميّتَيْن، ثمَّ متصرفيَّة في جبل لبنان، ونظامٍ التزامي تقليدي، ولكن مع بعضِ المَركزةِ والتحديثات في جبل لبنان، إضافة إلى حُكمٍ عثماني مباشر في بعلبك مع تفكيكِ سلطة الحرافشةِ وإلغاءِ الإمارةِ هناك وتحويلها إلى لواء.

بعد انسحاب العثمانيّين (١٩١٨) وسقوطِ البلاد تحت الانتدابِ الفرنسي (١٩٢٠)، وإعلانِ دولةِ لبنانَ الكبير دخل الشيعة إليه كطائفة أساسيَّة بعد ضمِّ جغرافيّاتٍ عديدة إلى المتصرفيَّة. ومنذ انضمامِهم إلى الدولةِ الناشئة، ومع اختلافِهم في الموقفِ تجاهها بدايةً، وحتى نهايةِ العقدِ الخامسِ من القرن العشرين، مرَّ الشيعةُ في لبنان بمخاضاتٍ سياسيَّةٍ عديدة، منها ما هو محليٌ بحتٌ، ومنها ما هو مرتبطٌ بالواقع الإقليمي.

ومع الوقتِ، كانت السيرورةُ السياسيَّةُ الطبيعيَّة لحركتِهم الاجتماعيَّة السياسيَّة تسيرُ بالطائفةِ نحو نضوجِ الفرصةِ المناسبة للتحوّل السياسي حتى قدوم موسى الصدر عام ١٩٥٩.

وبخصوصِ إطار البحث الزمني، فهو يشملُ الفترة الممتدة مِن الفتح العربي الإسلامي للمنطقة في القرنِ السابع الميلادي وصولًا حتى نهاية العقدِ الخامسِ من القرن العشرين، مرورًا بمرحلة القائمقاميّتَيْن والانتداب الفرنسي ثمّ الاستقلال. ومِن أجل الإضاءةِ على ما ذُكِرَ، كان هذا العمل.

وقد واجهنا خلال هذا البحث صعوباتٍ عديدة، منها مصدريَّةٌ ومرجعيَّةٌ بما يتعلقُ بتحيزيّاتٍ متنوّعةِ الحيثيّاتِ عند قسمٍ من الكُتّاب، ومنها عَرضيّةٌ تقنيَّةٌ تتعلّقُ بالوضعِ العام السيّئ في لبنان وانعكاسِ ذلك على موضوعِ الكهرباءِ وخدماتِ الإنترنت، وغير ذلك.

تجاوزنا الأولى من خلالِ تجنُّبِ الاعتماد على النصوصِ التي يظهرُ منها أحكامٌ أو مواقف، وأمّا الثانيةُ فلم يكُن لنا تجاهها حولٌ ولا قوة.

في هذه الدراسة اتّبعنا أساسًا المنهجَ التاريخيَّ القائم على سردِ الأحداثِ المرتبطةِ بالموضوع، ومتابعةِ كيفيَّةِ تطوّرها وتأثيراتِها عليهِ عبر المراحل الزمنيَّة. كما استخدمنا، وبحالاتٍ عَرَضيَّة، المنهجَ الوصفيَّ الذي يعتمدُ توصيفَ الظواهرِ بأسلوبٍ أفقي خلالَ نفسِ المرحلة، والمنهجَ المقارِنَ الذي يعتمدُ المقارناتِ عبر الأزمنةِ والأمكنة. وكان ذلك بالاستنادِ على المصادرِ المعاصرةِ للأحداثِ وعلى المؤلَّفاتِ المتأخرةِ في مختلفِ المجالاتِ السياسيَّةِ والثقافيَّةِ والاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ وغيرها.

توزّعُ البحثُ على مقدّمة وثمانية فصول وخلاصة وخاتمة. تناول الفصل الأوّل بعضَ تعريفاتِ المفاهيم ذاتِ الارتباطِ الوثيقِ بالبحثِ. وعَرَض الثاني لواقعَ الشّيعةِ في لبنانَ منذُ زمن الفتوحاتِ حتى العصر المملوكي في القرن الثالث عشر. وتضمّنَ الثّالث دراسةَ أحوالِهم في العصرِ المملوكيِّ. بينما قدّم الرّابع واقعَهم في ظلِّ العثمانيين، انطلاقًا من القرن السّادس عشر وصولًا حتى القائمقاميّتَيْن منتصف القرن التاسع عشر. تطرّق الفصل الخامس إلى واقع شيعةِ لبنانَ من مرحلتَي القائمقاميّتَيْن والمتصرفيَّة حتى إعلانِ لبنان الكبير. واستعرض السادس حالَهم حتى الاستقلالِ والجلاء. وتناول السابع واقعهم بعدَ ذلك حتّى مجيء موسى الصدر. وأما الفصل الثامن والأخير فسلَّطَ الضَوء على نُخَبِهم في المؤسّستَيْن التشريعيَّةِ والتنفيذيَّة، ومنْ مرحلةِ الانتدابِ وحتى نهايةِ مرحلةِ البحث، زمن قدوم الصدر.

أمَم للتوثيق والأبحاث

تحيّة للقمان

بـأي ذنب قُتل لقمان "الحكيم"؟! بقلم علي الأمين

من صحيفة نداء الوطن، في ٩ شباط ٢٠٢١، بعد اغتيال لقمان سليم

عندما يخون "الذكاء" القاتل وتسيطر عليه "العنجهية الرعناء"، سرعان ما يصدر حكماً بإعدام لقمان سليم. من قرر وخطط وحرض على اغتيال لقمان "الحكيم"، لم يعِ للحظة بأن دمه وروحه وثقافته ومكانته ستلاحقه أكثر فأكثر، وستلعنه لمدة أطول وأطول، وما لم يُقدّر له ان يراه على الأرض، بفعل استعجال القاتل، من انجازات سياسية وطنية أرسى لبنتها على عدد دقائق حياته، سيأتي ذلك الغد القريب، وينظره لقمان من عليائه ويصفق له.

بأي ذنب قُتل لقمان؟! سؤال موجع ومحيّر في آن. صحيح ان لقمان كما كل رفاقه الشرفاء من طينته الوطنية العابرة للطوائف والأحزاب، يتوقعون الموت في أي لحظة قدرية او مدبرة لأسباب وأسباب، أما ان يكون الموت متربصاً بهم فقط، لأنهم غلّبوا لغة الحوار والعلم والثقافة والدماثة وادخلوها في أدبيات السياسة، فتلك هي الجريمة!

حين ابلغتني شقيقة لقمان سليم بعد منتصف ليل الاربعاء - الخميس (٤ شباط) عن اختفائه وعن شعورها بأن خطراً قد طاله، وعن محاولتها الاتصال وزوجته مونيكا به هاتفياً منذ ساعات من دون أن يرد، حاولت استبعاد فكرة انه تعرض لشرٍّ ما، وتشبثت بفكرة انه نائم أو لا يريد الرد على هاتفه، وربما اضاعه.

ساعات قليلة من الاتصالات المكثفة مع الاصدقاء المشتركين كانت كفيلة لتتكشف عن هول ما حدث. لقمان تعرض لعملية قتل فضحت جبن القاتل الذي لم يستطع ان ينظر في عينيه حين أرداه، بل افرغ الرصاصات الست من الخلف.

من يعرف لقمان يعلم مدى التصاقه وتردده الى الجنوب، ومدى الصداقات التي يمتلكها فيه، صداقات متنوعة لا يحكمها التناغم السياسي، بقدر ما كانت صداقات تقوم على ما هو اعمق من ذلك بكثير، هي صداقات ممتدة في الزمن، راسخة في مساحات الفكر والثقافة والحياة على امتداد ما تحمله من تنوع وغنى، ذلك ان لقمان يصعب ان يختصر بصورة واحدة يحكمها اللون الواحد، ولا يمكن ألا تجد له أثراً من صداقة او نشاط بحثي او حقوقي او اجتماعي على امتداد المناطق اللبنانية، كان في حركة دائمة لا تهدأ ولم تمنعه التهديدات ولا التحريض، من ان يبقى على هذا المنوال

من الحركة والتواصل والاتصال والانتقال من منطقة الى أخرى من الشمال الى البقاع ومعظم المناطق اللبنانية.

النموذج الذي مثّله لقمان كما يعرفه الجميع من اصدقائه ومتابعيه من محبين وخصوم، هو هذا المقدار من الوضوح والجرأة في الرأي والموقف، لا اعتقد ان رجلاً في لبنان تعرّض للتحريض المباشر والاتهامات والتشويه كلقمان سليم. كان بيته في حارة حريك عبارة عن جزيرة محاطة بكاميرات المراقبة، بتهويل وتهديد مباشر شبه يومي منذ اكثر من عشر سنوات، كان يستطيع لقمان سليم ان ينتقل الى مكان آخر اكثر أماناً في لبنان او خارج لبنان، لكنه اصرّ على البقاء في بيته وبيت ابيه ومقر عمله في "جمعية أمم للأبحاث والتوثيق"، اي في المكان الذي ولد فيه ونشأ، على رغم كل العدوانية التي قوبل بها في سبيل ترهيبه واخراجه نحو مكان آخر.

حيوية لقمان ونشاطاته جعلت منه نموذجاً فريداً، فهو الى جانب حرصه على التواصل المباشر مع الجميع والتنقل بشكل فردي وظاهر ومعلن، كان يقول دائماً ان التعبير الحر عن قناعاته هو مصدر حمايته، وانه رجل ليس مستعداً ان يخفي قناعاته، ولا نشاطه او طموحاته. وهو الى ذلك كان متميزاً في قدرته على التواصل مع كل المؤسسات الدولية والمسؤولين في دول العالم، كان يمتلك رصيداً كبيراً من العلاقات الخارجية، تظهر مدى قدرته على فهم هذا المجال الغني والمهم والذي يكاد يكون متفرداً في حضوره على هذا المستوى، في حجم العلاقات في فهم هذا العالم وسبل التواصل معه، وهو على هذا الصعيد كان ثروة خسرها لبنان وخسرها حتى خصومه. وخسرته الطائفة الشيعية التي كان يشكل فيها احد ابرز ملامح التنوع والاختلاف، بل الاجتهاد الذي لطالما اتسمت به على رغم الاحادية والانغلاق الذي يحاصرها من داخلها ومن خارجها ايضاً الى حدّ الاختناق.

القاتل اغتال لقمان وتقصّده، ليختبر من خلاله قدرته على الترهيب والقمع النفسي في نفوس اللبنانيين عموماً والمعارضين على وجه الخصوص، لكنه أمر لا ينفع مع لقمان سليم، فهو كان يضع في حساباته القتل ولكن كان يدرك ان الموت هو تفصيل طالما انه قدر، وكيفما لاقاه قتلاً او بسبب آخر، لذا كان يعتبر ان الموت الحقيقي بالنسبة اليه هو ان يقمع ذاته وينكر على نفسه حقوقه، وان الحياة لديه هي حريته وارادته الحرة وسواهما هو الموت ولو بقي على قيد الحياة الجسمانية.

من قتل لقمان سليم سيكتشف كم كان مخطئاً وكم كان لا يدرك حجم ما بذره لقمان سليم في ارض الوطن، وان دم لقمان كفيل بأن يضاعفه على امتداد لبنان.

ثمة حملات تشويه استمرت لسنوات في شيطنة لقمان سليم، لكن ما سيباغت القاتل ويفاجأ به، هو وجه لقمان وجعبته الممتلئة بالحب والعلم والأخلاق والرقيّ والثقافة والغنى الانساني، وهذا لا يموت بل يحيا. لذا لقمان حيّ كما تقول شقيقته وصديقته رشا، لأنها تدرك في اعماقها ان ما لم يحققه لقمان من احلام في حياته ستزهر بعد موته وهذا قدر الأحرار الذي كان لقمان ولا يزال النموذج والمثال.

ويظل لقمان مضرجاً بحريته... ودمه يزهر حلم وطن لا اشرار فيه، يحمل شعلته كل من أحبه وآمن به، ولاحقاً سيكتشف من ناصبوه العداء انهم خسروا خصماً شريفاً... وأي منقلب سينقلبون!

أبرز المواقف

٤ شباط ٢٠٢١: أعربت نجاة رشدي نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية عن صدمتها وحزنها لاغتيال الناشط والناشر اللبناني لقمان سليم. وقدمت تعازيها العميقة لأسرة وأصدقاء السيد سليم، معربة عن تضامنها مع الشعب والمجتمع اللبناني ككل.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية: «تدين الولايات المتحدة اغتيال الناشط اللبناني البارز لقمان سليم في جنوب لبنان، وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى محاكمة قتلته بسرعة. كرس السيد سليم حياته لإحداث تغيير إيجابي في لبنان وحارب بشجاعة من أجل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في بلاده. إن اللجوء إلى العنف والتهديد والترهيب كوسيلة لتخريب حكم القانون أو قمع حرية التعبير والنشاط المدني عمل جبان وغير مقبول. ونحن نحث المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم القضاء والقادة السياسيين، على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهمجية بدون تأخير أو استثناء».

دان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بأشد العبارات جريمة اغتيال الناشط والمعارض لقمان سليم، وأعرب الأمين العام عن بالغ تعازيه لأسرة الشهيد، «سائلًا المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أسرته وذويه الصبر والسلوان».

٨ شباط ٢٠٢١: أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيروت البيان التالي: «نشعر بالصدمة والحزن الشديد من جراء اغتيال السيد لقمان سليم، المفكر والناشط السياسي البارز، الذي وجد مقتولاً في جنوب لبنان في ٤ شباط ٢٠٢١. ندعو السلطات اللبنانية إلى الشروع بالتحقيق فوراً وتقديم المرتكبين إلى العدالة. يتلازم هذا اليوم المفجع مع ذكرى مرور ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت المروع في ٤ آب ٢٠٢٠. يستحق الشعب اللبناني أن يعرف ما جرى منذ نصف سنة. كما يستحق العدالة والمحاسبة بأسرع ما يمكن. ونحن نواصل دعوتنا السلطات اللبنانية احترام التزامها بإنجاز تحقيق محايد، وموثوق، وشفاف، ومستقل».

١٠ شباط ٢٠٢١: أدانت أودري أزولاي المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مقتل الكاتب والمعلق الصحفي اللبناني البارز لقمان سليم، وفي بيان صحفي صادر عن اليونسكو قالت أزولاي «أهيب بالسلطات اللبنانية أن تتوخّى الشفافية والشمولية في التحقيق المُعلن عنه، ولا سيما للبت فيما إذا كان استهداف لقمان قد جاء على خلفية عمله الصحفي». وشددت على ضرورة حماية حق الصحفيين بإثراء معلومات النقاش الديمقراطي، وقدرتهم على القيام بذلك. وذكر بيان اليونسكو أن أرشيف السيد لقمان سليم حافل بمقالات السياسة اللبنانية التي نُشرت في العديد من الصحف، فضلاً عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنتجها وأخرجها، ومنها الفيلم الوثائقي «المجزرة» وعنوانه الأصلي بالألمانية Massaker عام ٢٠٠٥. وقال البيان إن لقمان سليم أسس الموقع الإلكتروني «شيعة ووتش»، وهو أيضاً أحد مالكي «دار الجديد» للنشر. وسبق أن أصدر بياناً عام ٢٠١٩ موضحاً فيه تلقيه تهديدات بالقتل».

٢٢ آذار ٢٠٢١: دعا خبراء أمميون في مجال حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى ضمان إجراء تحقيق موثوق وفعال في القتل الوحشي للمفكر البارز، السيد لقمان سليم، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقالوا: «ينبغي على الحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضمان استقلالية ونزاهة التحقيق وضمان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم، موضحين أن ذلك «ضروري لضمان تحقيق العدالة وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي الوطني قبل أن يتم تعريضه للخطر بشكل لا يمكن إصلاحه». ودعوا الحكومة إلى أن تنظر في «طلب مساعدة فنية دولية» للتحقيق في مقتل السيد سليم».

٢١ آذار ٢٠٢٢: خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان، وخلال لقائه رئيس حكومة الفاتيكان بياترو بارولين ووزير الخارجية بول غالاغير سُئل «أين أصبح التحقيق في قضية لقمان سليم»؟ فأجاب عون أنّ التحقيق مستمرّ.

٢ شباط ٢٠٢٣: بعد مرور عامين على اغتياله، أعربت مجموعة من الخبراء الأمميين المستقلين (السيد موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ السيدة مارغريت ساترثويت، المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ السيدة إيرين خان، المقرِّرة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ السيدة ماري لولور، المقرِّرة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) عن القلق العميق إزاء عدم إحراز السلطات اللبنانية تقدماً لضمان المساءلة في مقتل الناشط لقمان سليم، وكرروا دعوتهم لإجراء تحقيقات فعالة. وقال الخبراء في بيان، إنه يتعين على السلطات اللبنانية «التحقيق بشكل كامل في هذه الجريمة النكراء وتقديم الجناة إلى العدالة». وأضافوا أن «عدم إجراء تحقيق سريع وفعال قد يشكل في حد ذاته انتهاكاً للحق في الحياة». وشدد الخبراء الحقوقيون على أهمية محاسبة الجناة كجزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير، وقالوا: «إن ثقافة الإفلات من العقاب لا تشجع قتلة السيد سليم فحسب، بل سيكون لها أيضاً تأثير مخيف على المجتمع المدني لأنها ترسل رسالة تقشعر لها الأبدان إلى النشطاء الآخرين لفرض رقابة ذاتية».

٣ شباط ٢٠٢٣: طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة ببعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروّع. وقالت زوجة سليم الألمانية اللبنانية مونيكا بورغمان خلال كلمتها في ذكرى الاغتيال «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتيالات تلته وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما اذا كان من ترابط أم لا.